

والعافية وقبول الأعمال إن شاء الله.

إن تقديم حصيلة مرحلية لعمل الحكومة، يشكل لحظة ديمقراطية بامتياز، لأنها تأتي في إطار إعمال مقتضى دستوري جديد، قوامه عدم الاكتفاء بالتصويت الأولي لمجلس النواب على الحكومة بالثقة، لكن استتباع ذلك بالتزام تقديم الحصيلة أمام ممثلي الأمة؛ وأيضا بامتياز ثانيا لأنها في تقديم الحكومة للحصيلة المرحلية لعملها، وفاء لأحد المبادئ الدستورية المعروفة وهو ربط المسؤولية بالمحاسبة؛ ثالثا لأنها تمثل إمكانية لتواصل الحكومة مع البرلمان إضافة إلى الآليات الأخرى وقنوات التواصل الأخرى؛ ورابعا فرصة لتقريب الرأي العام الوطني من عمل الحكومة، وتيسير فرصة متابعة الرأي العام الوطني للأداء العمومي الوطني.

وبالتأكيد فإن الحرص والإعتناء بهذه الممارسة الفضلى، لمن شأنه أن يعزز قواعد التدبير الحكيم للشأن العمومي، بما يعزز التزاك الذي حققته بلادنا في مسارها الديمقراطي. لهذا كله، أشكر تجاوب مجلسكم الموقرين بعقد هذه الجلسة الهامة، لتمكين نواب الأمة والمستشارين البرلمانين من ممارسة المهام الرقابية وتنوع وتقييم السياسات الحكومية.

وكونوا متأكدين أننا سنعمل على حسن الإصغاء لمناقشاتكم، ومقترحاتكم لتجويد العمل من خلال ترصيد الإيجابيات ونقاط القوة، واستدراك بعض أوجه النقص والقصور التي قد تعترضه.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أجدد التعبير عن اعتزازي بالثقة الملكية السامية، بتحميلي هذه المسؤولية منذ سنتين، وأيضا أن أشكر مجلس النواب على منحه الثقة للحكومة ومصادقته على برنامجها.

إننا نحمد الله على ما حققته بلادنا من تقدم في أكثر من واجهة وأكثر من مجال؛ سياسيا، ومؤسستيا، وديمقراطيا، وحقوقيا، واقتصاديا، وتنمويا واجتماعيا، وهو التقدم الذي ساهم فيه كل المغريبات والمغاربة، لعقود من الزمن تحت القيادة الرشيدة للملوك الثلاثة جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني رحمهم الله وجلالة الملك، محمد السادس، نصره الله وأيده.

ومما أتاح لوطننا تحقيق منجزاته ومكتسباته تلك، تشبث المغاربة جميعهم بأسباب الحمتهم الدينية، ولحمتهم الحضارية، ووحدتهم التاريخية والوطنية، وتآزرهم الاجتماعي، كما أن تقدم بلادنا سياسيا ما كان له أن يكون لولا التشبث بالديمقراطية مسلكا لتدبير شأننا ومعالجة اختلافاتنا، إلى أن صار الإختيار الديمقراطي ركنا من أركان اجتماعنا الوطني، وثابتنا من ثوابتنا الدستورية، تنضاف إلى ثوابتنا الخالدة الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد والملكية الدستورية.

لقد كان في تمسك بلادنا باحترام مبدأ التنوع الإقتصادي، والتعددية السياسية، واعتماد نهج الإدماج والاستيعاب لمختلف مكونات وحساسيات وتوجهات المجتمع بدل النزوعات الأحادية والشمولية والإقصاء والنبد، هذا كله هو الأمر الذي كفل لبلادنا موارد منعها وحصانتها،

محضر الجلسة رقم 219

التاريخ: الإثنين 07 رمضان 1440 (13 مايو 2019).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شاش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والخمسين زوالا.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة مخصصة لتقديم السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. افتتحت الجلسة،

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانين،

طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 101 من الدستور، يعقد مجلس النواب ومجلس المستشارين جلسة مشتركة تخصص لتقديم السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، والآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة، فليتنفضل مشكورا.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وأعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أعبّر عن سعادتي الغامرة، بتجديد اللقاء بمجلسكم الموقرين هذه المرة في إطار عرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة تطبيقا للمادة 101 من الدستور.

وهي فرصة لتعزيز التواصل المستمر مع مؤسسة البرلمان، ومن خلالها ومن ورائكم مع عموم المواطنين والمواطنات، لإطلاعهم على حصيلة عمل الحكومة خلال سنتين من عمرها. وأبارك لكم جميعا بالمناسبة شهر رمضان الكريم، راجيا من الله سبحانه وتعالى، أن يدخله على بلادنا وعلى جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، وعلى المغاربة قاطبة بالأمن والأمان

مرة أخرى ثم بحكمة وتبصر جلالة الملك، حفظه الله، ووعي الشعب المغربي، وانخراط القوى السياسية الحية ببلادنا من تدبير هذه المرحلة الدقيقة والمضي في المسار الديمقراطي واحترام الدستور بشكل لا رجعة فيه.

وعلى الصعيد الإجتماعي، رغم الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة فإن بلادنا بقيت تواجه جزء جمة من التحديات في هذا المجال أبرزها: محدودية الأثر الإيجابي الملموس لمستوى النمو الإقتصادي الحالي على تحسن المعيش اليومي للمواطنين والمواطنات وضمان ولوجهم المتكافئ للخدمات العمومية الأساسية، وضمان جودتها، وكذا تقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية، وذلك في ظل ارتفاع منسوب الإنتظارات والتطلعات لدى المواطنين والمواطنات، والذي اتخذ في بعض المحطات أشكالاً احتجاجية متنوعة مركزياً ومجالياً.

ومنذ اليوم الأول لتشكيلها، باشرت الحكومة عملها في تعاون وتكامل مع كافة المؤسسات، وكلها عزم، وكلها إرادة على مواصلة الإصلاح والحفاظ على النموذج المغربي القائم على الإصلاح في ظل الإستقرار وخدمة قضايا الوطنية الكبرى.

السيدات والسادة المحترمين،

لا بد أن أشير في البداية إلى القضية الوطنية قضية الصحراء المغربية، التي تبقى أولوية أولويات بلادنا، ملكا وحكومة وشعبا. فلقد دافع المغرب بقيادة جلالة الملك، حفظه الله، عن حقه في صيانة سيادته ووحدته الترابية، بنهج سياسة دبلوماسية عمادها اليقظة والمبادرة والحيوية، وبفضل جهود مختلف الفاعلين الحكوميين إلى جانب الدبلوماسية الموازية البرلمانية والمدنية، استطاع المغرب أن يعبئ إمكاناته لحشد التأييد والدعم لمقترح الحكم الذاتي حلا للنزاع المفتعل، وهو الحل الذي بات يحظى بدعم دولي واسع لحديته وواقعيته، مما أحبط عددا من مؤامرات خصوم وحدتنا الترابية. وما قرار مجلس الأمن الأخير، والذي صدر يوم 30 أبريل الأخير تحت رقم 24.68 إلا دليل على ذلك.

لقد شكل هذا القرار، تطورا نوعيا في معالجة مجلس الأمن للنزاع المفتعل، فأورد عناصر بنوية للسلسل السياسي، ومعايير الحل النهائي، وأكد أن الحل يجب أن يكون بالنص سياسيا واقعيا وبراكمتيا ومستداما وقائما على التوافق. كما عزز القرار مكنتسبات إيجابية وردت في القرارات السابقة، وخصوصا سمو مبادرة الحكم الذاتي وضرورة إحصاء ساكنة مخيمات تندوف، وجدد القرار الإنذار الموجه لجهة الانفصاليين بضرورة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها تجاه المبعوث الشخصي للأمن العام للأمم المتحدة بالانسحاب من "الكركرات" كاملا، والإمتناع عن أي فعل يهدد الإستقرار في "بئر الحلو" و"تيفاريتي".

وفي هذا الصدد، أود أن أسجل باعتزاز التعبئة والانخراط الشاملين لكافة القوى الحية للأمة: حكومة، وبرلمانا، وأحزابا سياسية، ومنظمات نقابية، وهيئات مهنية، وفعاليات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام الوطنية

وجعلها تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله، منارة ونموذجا مميزا في المنطقة وليس هذا بغريب على بلد يتمتع بالعراقة والعمق التاريخي والحضاري التليد والمتميز.

حضرات السيدات والسادة،

لا يمكن استعراض الحصيلة المرورية لعمل الحكومة دون استحضار السياق العام الذي تشكلت فيه، واشتغلت في إطاره. فعلى المستوى الدولي، تم تنصيب الحكومة في سياق إقتصادي صعب جراء اتساع رقعة التوترات بسبب احتدام تنافس القوى الدولية على موارد الثروة والطاقة، في المقابل يشهد العالم تراجعاً اقتصادياً لعدد من الشركاء التقليديين للمغرب، مما جعل بعضها يواجه احتجاجات إجتماعية طال أمدها. بل الواقع اليوم، يشهد عن عجز متنام للإستجابة للطلب الإجتماعي المتزايد أمام قصور هيئات الوساطة عن تأطير المجتمع وتعبيراته المختلفة، الأمر الذي مهد الطريق لتصاعد التيار المعادي للمهاجرين في تلك الدول ووصوله أحيانا إلى السلطة.

وعلى المستوى الإقليمي، تميزت المرحلة باستمرار الحراك الشعبي أو عودته في بعض الدول، وبجالة تراجع إقتصادي حاد في جزء من محيطنا الإقليمي، وعدم الإستقرار الأمني، والإضطراب السياسي، والتراجع في المسار الإنتخابي والديمقراطي وانسداد آفاق العملية السياسية في عدد من تلك الدول.

وبسبب انشغال العرب والمسلمين بصراعاتهم البينية، وأمام عجز هيئات العمل العربي والإسلامي المشترك، تجرأت سلطات الإحتلال الإسرائيلي على مزيد من الإنتهاكات لحقوق أهلنا بفلسطين، كان آخرها الإعتداء على حرمة القدس الشريف، واستئذاف سياسات العدوان والتقتيل في وجه الشعب الفلسطيني الأعزل.

ولا يفوتني هنا، التذكير بالموقف المغربي الصامد بقيادة جلالة الملك حفظه الله، رئيس لجنة القدس، من القضية الفلسطينية، ومن الدفاع عن القدس الشريف في مناسبات عديدة وآخرها الهبة الملكية لترميم وتهيئة عدد من فضاءات المسجد الأقصى ومحيطه، وكذلك نداء القدس التاريخي بين أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس، والبابا فرنسيس، يدعو لصيانة المدينة المقدسة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، هذا فضلا عن جهود بيت مال القدس وأعماله المهمة لصالح القدس الشريف ودعم المقدسيين.

وعلى المستوى الوطني، جاءت الحكومة بعد ثاني انتخابات تشريعية ببلادنا في إطار دستور 2011، يتم تنظيمها في موعدها العادي، وفي سياق الديناميكية التي أنتجتها مقتضيات الهامة التي جاء بها الدستور على المستوى المؤسساتي والسياسي والحقوق، وعلى مستوى تعزيز مبادئ وقواعد الحكامة والديمقراطية التشاركية.

فعلى الصعيد السياسي، جاء تشكيل الحكومة وتنصيبها بتاريخ 26 أبريل 2017 في ظروف سياسية خاصة، لكن بلادنا تمكنت والحمد لله،

ولقد انطلقت مكونات الحكومة في عملها بنفس إيجابي جماعي، ومن منطلق شعار الإنسان الإنصات والإنجاز"، وأكرر لأن بزاف ديال الأسئلة فهذا الشيء، بنفس إيجابي جماعي، ومن منطلق شعار "الإنصات والإنجاز" المستند إلى الإنصات المستمر إلى تطلمات المواطنين والمواطنات، والفاعلين الإقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين والتفاعل معهم، وإعطاء الأولوية للإنجاز على أرض الواقع. وسهرنا منذ البداية على تغليب أسلوب الحوار والتفاعل مع مختلف شرائح المجتمع، وإثارة منطق التوافق والتعاون والشراكة مع الجميع، وجعل المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار. وكان هذا دأبنا في التعامل مع مختلف أشكال التعبيرات والإحتياجات الإجتماعية، وفي العلاقة مع المكونات السياسية والنقابية ومع المهنيين وأرباب العمل

كما أولت الحكومة عناية خاصة بمبدأ الشفافية الذي يقتضي التواصل المستمر ولا سيما بخصوص الحرص الذي يقتضي التواصل المستمر، ولا سيما بخصوص حصيلة عملها وما هي اليوم تبادر بعرض هذه الحصيلة أمام البرلمان؛

لقد أعطينا للعلاقة بين مكونات الأغلبية اهتماما خاصا على الرغم من الاختلاف الواضح بين مرجعياتها وأولوياتها ووجهات نظرها وزوايا نظرها في كثير من القضايا، وعلى الرغم من إختلاف الرهانات الخاصة لكل مكون منها، وهكذا اتفقنا منذ البداية على ضرورة الحرص على إنسجام العمل الحكومي ورفع إيقاع والتنسيق بين أعضائه ومكوناته، وهو ما كان له الأثر الإيجابي على الأداء الحكومي ومكن من مباشرة إصلاحات هيكلية أفقية في وقت وجيز، في وقت وجيز خترجنا عدد مهم من الإصلاحات الهيكلية ولولا وجود هذا التوافق بين مكونات الحكومة ما استطعنا أن نخرج هذه الإصلاحات الهيكلية.

كما قامت أحزاب الأغلبية يوم 19 فبراير 2018 بتوقيع ميثاق الأغلبية بغية تحديد آليات العمل المشترك، وتأكيد التزامها السياسي بإعطاء شحنة إصلاحية للعمل الحكومي، وهنا يجب أن نميز بين الإختلافات الطبيعية بين أحزاب ذات مشارب مختلفة وتعبيرها عن آرائها بحرية وبين ضرورة التعاون والتآزر والتضامن بينها لإنجاح العمل الحكومي، فتحية خاصة لأحزاب الأغلبية ولقياداتها وبرلمانيتها ولمناضليها، وأنا، بطبيعة الحال، أعلم جيدا أن هناك من يبشر باستمرار، ومنذ تشكيل الحكومة بثبتت هذه الأغلبية، لكن ذلك الأمل وذلك الحلم، بل ذلك الوهم لم يتحقق ولن يتحقق إن شاء الله.

ومن جهة أخرى تحية أيضا لأحزاب المعارضة، التي تحلت بالروح الوطنية وحرصت على القيام بواجبها الدستوري الذي نخرمه تماما، مما مكن من تسريع عدد من الإصلاحات وتجويد بعضها الآخر، ونحن نتطلع في الحكومة إلى مزيد من التعاون لمصلحة الوطن ومصحة المواطنين، وفعلا عدد من الإصلاحات خرجت من هاد البرلمان في سرعة قياسية نتيجة التعاون بين مختلف مكونات المجلسين فتحية لجميع الأخوات والإخوة

ومتفقين للدفاع عن الثوابت الوطنية للمملكة، وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية العادلة، وأخص بالذكر هنا مواطنينا في الأقاليم الجنوبية الذين أكدوا للعالم مرة أخرى، وباستمرار وطنيتهم وتشبثهم بملكهم ومغربيتهم، مما مكن من التصدي المستمر لكافة مناورات أعداء وخصوم الوحدة الترابية وإحباطها، فلهم تحية خاصة.

ولا يفوتني بالمناسبة أن أؤوه بعمل القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني والوقاية المدنية. وأقدر باسم الحكومة عاليا ما تتحلى به من روح التضحية والتفاني في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، والسهر على أمن وطمأنينة المواطنين برعاية جلالة الملك، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية حفظه الله.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لإن توجت سلسلة في المشاورات بتشكيل الأغلبية الحكومية من ستة أحزاب سياسية، ببرامج انتخابية متعددة، فإن ذلك لم يمنعنا من التوافق حول البرنامج الحكومي وميثاق الأغلبية. وصيغ هذا البرنامج وفق رؤية إصلاحية واضحة تستحضر انتظارات المواطنين، وتطلعاتهم المشروعة، والتحديات الإجتماعية والإقتصادية التي تواجه بلادنا، وتستحضر أيضا طموحنا المشترك للولوج ببلادنا إلى مصاف الدول الصاعدة، وهو ذات الطموح الذي ما فتى يؤكد عليه جلالة الملك، حفظه الله.

هكذا فقد اتفقت مكونات الحكومة منذ تأسيسها على أولويات محددة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وعلى رأسها التعليم والصحة والتشغيل بوصفها أكثر المجالات ملحاوية ببلادنا في المرحلة الراهنة.

يبني البرنامج الحكومي على رؤية ذات توجه اجتماعي واضح تستمد معالمها الأساسية من التوجهات السامية لجلالة الملك حفظه الله، في هذا المجال، والانتظارات الكبرى التي عبر عنها المواطنون في مناسبات عديدة، في ظل استمرار قصور المؤشرات المسجلة في العديد من الملفات الإجتماعية التي وبالرغم من الجهود المبذولة فيها، إلا أنها بقيت غير كافية بالنسبة لانتظارات المواطنين ومطالبهم المشروعة.

كما عملت الحكومة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز التنافسية في الإقتصاد الوطني، ودعم المقاولات الوطنية خصوصا الصغرى منها والمتوسطة، وتحسين مناخ الأعمال والإستثمار بما يمكن من تحسين النمو الإقتصادي باعتباره مدخلا أساسيا لإنتاج الثروة، وإيجاد فرص الشغل والحد من الفوارق الإجتماعية والمالية.

وفي نفس الوقت، تعتبر الحكومة أن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية ينبغي أن تواكب بإطار جيد من الحكامة يمكن من التوزيع العادل للثروة، في إطار من الشفافية والعدالة والإنصاف، وقد جعلنا من هذا البرنامج مرجعية لتوافق أحزاب الأغلبية وكافة أعضاء الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى جعلنا تعاقدا سياسيا بين الحكومة وممثلي الأمة ومن خلاهم مع المواطنين.

البرلمانيين المحترمين؛

من جهة أخرى عملنا على تقوية دور مؤسسة رئيس الحكومة أكثر، بما يمكنه من أداء الأدوار المنصوص عليها دستوريا وقانونيا، خاصة الإشراف على تنظيم أشغال الحكومة والسهر على تنسيق وتوجيه أعمالها، وتنوع أنشطة أعضائها ومواكبة عمل مختلف السلطات الحكومية ومختلف الإدارات والمؤسسات التابعة لها، وهذا مهم جدا لأن هاد التنسيق في الإشراف على العمل الحكومي هو أيضا مهم في منهجية عملنا، ويمكن من تسريع تنزيل الأوراش والمضي إلى تحقيق الأهداف التي حددناها في البرنامج الحكومي الذي عرضناه أمامكم منذ البداية.

وهكذا وفي سبيل تنزيل البرنامج الحكومي تعبت الحكومة لبلورة تصور دقيق للتدابير والإجراءات الواجب اتخاذها والمنهجية تنفيذها، وبالمناسبة البرنامج الحكومي الذي عرضناه أمام البرلمان يتضمن عدد من الأهداف واضحة، مرقمة، دقيقة، يمكن أن نحاسبون عليه اليوم ونحاسبون عليه أيضا في نهاية هذه الولاية، وسأعرض لبعضها بعد قليل، هكذا اعتمدت الحكومة منهجية محكمة للتنزيل والتنوع، مع الحرص في كل ذلك على تحقيق النفس الجماعي والتنسيق ورفع مستوى الإلتقائية بين السياسات العمومية والبرامج القطاعية بهذا الخصوص، وضعت الحكومة منذ تنصيبها مجموعة من الآليات الكفيلة بضمان حسن تنزيل برنامجها، فأولا، هناك مخطط تنفيذ البرنامج الحكومي الذي هو وثيقة عامة تتضمن الإجراءات التفصيلية العملية وعددها 435 إجراء وهي الكفيلة في رأينا بإحداث الأثر الإيجابي الملموس على الحياة اليومية للمواطنين وعلى عموم الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين؛ وضعنا هذا المخطط التنفيذي بإجراءات تطبيقية مرافقة بأهداف المؤشرات الرقمية وآجال للتنفيذ والتنوع، بما يمكن من التقييم وقياس أثر الإجراءات المتخذة واستباق الصعوبات الممكن ورودها.

وفي نفس الإطار واحا أسيدي يلاه، وفي نفس الإطار حرصنا على إحداث لجنة بين وزارية، لتنوع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي، لا حرج، ما كين مشكل، تسهر على حسن تنفيذ المخطط التنفيذي لهذا البرنامج وضمان الإلتقائية في تنزيهه، وقد انعقدت فعلا اجتماعان لهذه اللجنة بين الوزارية، كما تم إحداث وحدة على مستوى مصالح رئيس الحكومة عهد إليها بتنوع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي وهي الوحدة التي تعمل بشكل مستمر على هذا الملف.

أبدأ في البداية بتقييم عام لعمل الحكومة لأقول، بأن الحكومة وجدت نفسها عند بداية ولايتها أمام تحد كبير، تمثل في تدبير الفترة التي سبقت تشكيل الحكومة والتي أثرت على السير العادي للمصادقة على قانون مالية 2017 وتنفيذه وتسببت في تعثر بعض الأوراش، لا سيما في مجال الاستثمار العمومي، ومن أجل تدارك هذا الوضع، انخرطت الحكومة منذ الأيام الأولى لتنصيبها في ورش تسريع وتيرة تنزيل البرنامج الحكومي، وفاء بالتزاماتها واستجابة لحاجيات وتطلعات المواطنين والمواطنات.

لقد راكمت بلادنا لفائدة المواطنين ولصالح الوطن خلال سنتين من عمل الحكومة مكتسبات على أكثر من صعيد، وإذ قامت بإصلاحات وإنجازات مقدرة مؤسسة وواعدة لا يمكن تجاهلها، آخرها اتفاق الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف الموقع يوم 25 أبريل 2019، وهو الاتفاق الذي يعد لبنة أساسية من لبنات إرساء قواعد السلم الاجتماعي وخطوة معتبرة في مسار تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، وخصوصا منهم الشغيلة وهو الإنجاز الذي ما كان له أن يتحقق لولا الانخراط الإيجابي للشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين فتحية خالصة خاصة قوية لهم.

وتجدر الإشارة، صفقو عليهم، راه، الله يجازيهم بخير، وتجدر الإشارة إلى أن عددا من الأوراش والإصلاحات الكبرى والاستراتيجيات حظيت بعناية ودعم ملكيين ساميين، من خلال التوجيهات السامية لجلالة الملك، حفظه الله، وإشرافه المباشر على عدد منها، من قبيل الطاقات المتجددة والماء وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار والبرامج الاجتماعية والتعليم والتكوين المهني والصحة والفلاحة، ولقد كان لهذا الدعم الملكي السامي، دور كبير في إرساء إصلاحات البرامج وإنجازها.

كما شهدت هذه المرحلة تعثرا في بعض الأوراش وتعبيرات احتجاجية استلزمت من الحكومة مقاربات خاصة، أعطيت فيها الأولوية للإنجاز على أرض الواقع ومعالجة أسباب تلك الاحتجاجات وإيجاد حلول عملية ونذكر على سبيل المثال ملفات من قبيل احتجاجات مواطنينا في مدينة الحسيمة وجردة وملف أطر الأكاديميات وتنزيل الإجراءات الضريبية المتعلقة بالتجار. فبخصوص احتجاجات الحسيمة والتي بدأت قبل تنصيب الحكومة بشهور، فقد اعتمدت هذه الأخيرة أي الحكومة مقارنة على مستوى طبيعة التدخل التتموي الفوري رغم صعوبته وذلك بهدف تسريع وتيرة إنجاز مشاريع الحسيمة منارة المتوسط وتجاوز التأخر المسجل في تنفيذها، لقد تمت تعبئة جميع الجهات الفاعلة من خلال زيارات ميدانية، يقوم بها المسؤولون عن الإدارات المركزية والإقليمية، وفي مقدمتهم عدد من أعضاء الحكومة، وذلك بناء على تعليمات ملكية سامية، تقتضي تحقيق تفاعل إيجابي ناجح ومستمر مع المواطنين، وهو ما مكن من تدارك التأخر الذي عرفته تلك المشاريع والتوجه نحو احترام آجال التنفيذ النهائي المحدد سنة 2020، أما في إقليم جرادة، فقد تم بلورة برنامج استعجالي متكامل يضم عدة تدابير، تهدف تحسين الظروف الاجتماعية والإقتصادية للسكان، وهو البرنامج الإستعجالي الذي يسير تنفيذ وبوتيرة مقبولة.

وحتى نكون واقعيين يجب الإعتراف بأنه رغم الجهود المبذولة والنتائج المسجلة فلا يمكن الإدعاء بأن هذه الحكومة أو أية حكومة أخرى قادرة على حل مشاكل المغرب في نصف ولاية، بل حتى في ولاية كاملة، لكننا مقتنعون بأننا نسير في الإتجاه الصحيح وبحلول عملية ناجعة، ما دام أن المؤشرات الدالة على الإصلاحات التي نباشرها هي في تقدم واضطراب مستمر، وكلنا أمل في أن نحقق أكثر في نصف الولاية المتبقية، إن شاء

اعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بدء من سنة 2018 وصياغة مخططها التنفيذي، ويعد المغرب أحد البلدان التاسع والثلاثين في العالم التي تمتلك خطة في مجال حقوق الإنسان، تفاعلا مع توصيات وبرنامج عمل فيينا.

كما واصلت الحكومة تنفيذ توصيات هيئة الأنصاف والمصالحة ومعالجة 95% من أصل حوالي 1000 شكاية وتظلم للمواطنين أفرادا وجمعيات بهذا الخصوص، وذلك من نونبر 2017 إلى متم 2018، وأولت الحكومة عناية خاصة من أجل النهوض بأوضاع المرأة المغربية والسعي نحو تمكينها أكثر اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

وفي هذا الإطار تمت بلورة الخطة الحكومية للمساواة إكرام 2017-2021 والمصادقة عليها عبر تحقيق 24 هدفا وحوالي 100 إجراء، تهدف إلى حماية النساء وتعزيز حقوقهن وتقوية فرص عملهن، وتمكينهن اقتصاديا، وتم تحقيق 23 هدفا و83 إجراء منها، كما تم إعداد دراسة حول التمكين الاقتصادي للنساء والمخطط الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030.

وفي إطار التنزيل الفعلي لقانون محاربة العنف ضد النساء، أطلقت الحكومة البحث الوطني حول العنف ضد النساء، وأعلنت عن نتائجها الأولية وأحدثت شبكة الفضاءات متعددة الوسائط للنساء ضحايا العنف، وتم التكفل لحد الساعة بحوالي 19.000 امرأة من ضحايا العنف.

وفي إطار تكريس الوضع الدستوري للغة الأمازيغية وفي انتظار اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجال الحياة العامة ذات الأولوية عملت الحكومة على إدماج تدريس الأمازيغية في المعاهد العليا للإدارة والقضاء والاتصال والسينما والمسرح، وقد بدأت فعلا تدريس الأمازيغية في هذه المعاهد العليا؛

ثانيا: مواصلة إصلاح منظومة العدالة، ومن أجل تنزيل الإستقلال المؤسسي الكامل للسلطة القضائية إصب إهتمام الحكومة خلال سنة 2018 على تأهيل الإدارة القضائية والإرتقاء بها من خلال مشروع القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي والذي تضمن جملة من المقتضيات الرامية إلى تأهيل الإدارة القضائية وتطويرها، كما عبأت الحكومة إمكانات بشرية ولوجيستية ومادية هامة لإرساء استقلالية السلطة القضائية وتوسعة وعصرنة المنشأة القضائية وتطوير خدماتها؛

أما في إطار ورش تحديث الإدارة القضائية، فقد تميزت هذه المرحلة باستكمال أسس التحول الرقمي لمنظومة العدالة في أفق تنزيل المحكمة الرقمية، بتوسيع منصات الطلبات عبر الأنترنت لتسهيل الحصول على الخدمات القضائية، مع ضبط وتبسيط الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الأحكام ووضع سجل لتوثيق إجراءات التنفيذ.

كما تم الحرص على الرفع من نجاعة عمل محاكم المملكة سواء على

الله، لا سيما من أجل استكمال الوفاء بالتزامات برنامجنا الحكومي، وكذا العمل على تجاوز التحديات والصعوبات التي لا زالت تواجه بلادنا، نحن أمام حصيلة تقدر أنها فيها الكثير من الإنجاز، وفيها الكثير من الإصلاحات الواقعية، وفيها الكثير من المؤشرات الإيجابية المتعددة، وهو دليل على نجاح مقدر في ذلك مع الإشارة إلى أن هذا جاء في سياق إرتفاع منسوب الطلب الإجتماعي وتزايد انتظارات المواطنين، وهذا من حقهم، لكن بالمقابل لا يمكن الإنسياق وراء حملات التبخيس والتشويه المنهجين، بغية التأثير على ثقة المواطنين في العمل العام وفي العمل السياسي، لذلك اتجه جزء من جمهورنا إلى رد الإعتبار للمؤسسات والعمل الحكومي والسياسي ورفع منسوب الأمل لدى عموم المواطنين.

إن بلادنا تسير في الإتجاه الصحيح على الرغم من قساوة الإكراهات وقساوة المؤامرات، ولا حل أمامنا إلا مواجهة حملات تزييف الوعي وتعميم الإحباط بمزيد من العمل وبذل الجهد، لأن بلادنا تستحق الأفضل وهي في المسار الصحيح بالرغم من كل التحديات المحيطة، لا يعني هذا أننا لا نريد انتقاد ولا نريد نصحا، وإنما ندعو إلى التحلي بالإنصاف في تقييم الواقع وأن نقول للسلمي أنه سلمي والإيجابي نعترف له بأنه إيجابي.

لكن نحن واعون أيضا بأن المواطنين قد لا يحسون دائما بانعكاس الإنجازات التي قامت بها الحكومة على حياتهم اليومية، وهو ما يستدعي منا رفع وتيرة الإصلاحات والمشاريع والعمل على ضمان فعاليتها ونجاحها ومضاعفة جهود التواصل والتفاعل مع المواطنين ومزيدا من المسؤولية في الخطاب السياسي والإعلامي، وهو شيء لا تتحمل الحكومة وأحزابها مسؤوليتها فقط، ولكن أيضا تتحمل مسؤوليتها جميع المؤسسات الأخرى أحزاب معارضة ونقابات ومجتمع مدني.

سنكتفي في هذا العرض بالحصيلة المحلية بالتطرق لبعض أهم إنجازات عمل الحكومة، انطلاقا من برنامجها دون الخوض في التفاصيل الدقيقة التي ستكون موضوع تقرير تركيبي وعرض موجز للحصيلة أعد لهذه الغاية، سيتم تعميمها بعد الإنتهاء من هذه الجلسة الدستورية بعد السيدات والسادة البرلمانيين.

وفي هذا الصدد فإن بعض القطاعات الحكومية شرعت فعلا في تعميم حصيلتها القطاعية والتواصل بشأنها وهي مفصلة، وأدعو باقي القطاعات للقيام بالشيء نفسه، لا سيما أن الإنجازات القطاعية تفوق في كثير من الأحيان إلتزامات البرنامج الحكومي، وكما هو معلوم البرنامج الحكومي ينبت على 5 محاور سأحرص على تقديم أهم نقاط الحصيلة وفق هذه المحاور:

المحور الأول: دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهورية، فوعيا من الحكومة بأن البناء الديمقراطي والمؤسسي والحقوقى ورش مستمر، فإنها تعهدت بمواصلة نهج الإصلاح في هذا المجال واشتغلت على 6 الأوراش الأساسية همت:

أولا: تعزيز حقوق الإنسان و صون حقوق وكرامة المواطن، لا سيما

والتي تقدر ب 4.8 مليار درهم سنة 2019 مقابل 4 مليار درهم سنة 2016، وكل ذلك في أفق تحقيق ما نص عليه القانون التنظيمي للجهات بخذافره.

وحرصت الحكومة على إرساء مقاربة جديدة واستباقية تمكن من تنزيل الأنجع للبرامج التنموية الجهوية والمحلية من خلال قيام رئيس الحكومة وعدد من أعضائها بزيارات ميدانية وتواصلية للجهات باعتبار هذه الزيارات مناسبة للإصنات عن قرب للفاعلين وتم لحد الساعة تمت 7 زيارات هذا فضلا عن الزيارات الميدانية لأعضاء الحكومة الآخرين.

وفي إطار التزام الحكومة بإطلاق سياسة فعالة لإعداد التراب والتعمير تميزت هذه المرحلة باعتماد نموذج متجدد لسياسة إعداد التراب من خلال إطلاق ورش إعداد قانون يعنى بإعداد التراب ووضع مرجعيته الوطنية والجهوية وكذا وضع مخطط وطني للشبكة الحضرية وإحداث مرصد وطني للتتبع والتقييم بهدف دعم وتقوية التكامل والانتقائية في السياسات العمومية. في ميدان التعمير تم الحرص على تعميم وثائق التعمير واتما كترعرو الأهمية لوثائق التعمير وضرورة التعميم ديالها، وذلك باعتبارها وثائق مرجعية توظف وتنظم نمو المجال وتطور المجال، وفي أفق المصادقة على 600 وثيقة تعميمية مع تم 2021 كما وعدنا في البرنامج الحكومي تمت المصادقة لحد الساعة على 286 وثيقة سنة 2017-2018 بمعدل سنوي يزيد على 140 وثيقة سنويا مع إيلاء أهمية خاصة لتغطية المدن الكبرى والمجالات التي تعرف ضغطا عمرانيا.

خامسا: إرساء آليات التفعيل الديمقراطية التشاركية ودعم ومواكبة المجتمع المدني، أتم تعرفون جميعا أن الديمقراطية التشاركية هي تعتبر مكملة للديمقراطية التمثيلية، والدستور أتي باعتبار هذه الديمقراطية التشاركية، وإعطاء إهتمام كبير للمجتمع المدني، ولذلك قامت الحكومة بإرساء آليات تفعيل هاذ الديمقراطية التشاركية أولا من خلال إحداث اللجنة الوطنية للعرائض والمقدمة للسلطات العمومية، والتي شرعت فعلا في عقد اجتماعاتها مركزيا واشتغلت فعليا ودرست 4 عرائض وزعت لدى رئيس الحكومة لحد الساعة، كما أطلقت الحكومة الحملة التواصلية التحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية، والموقع الإلكتروني الخاص بتيسير وممارسة الديمقراطية التشاركية، وتم هنا في هاذ المجال التواصل مع مئات الجمعيات، وتكوين 1120 فاعلا جمعويا في هاذ المجال، احنا كان معولين على هاذ الحملة لأنها يمكن أن تضخ دماء في تفاعل المجتمع المدني مع الشأن العام وتدير الشأن العام وإعطاء رأيه عن طريق هاذ العرائض أو عن طريق الوسائل الأخرى التي يمكن أن يعبر بها المجتمع المدني عن رأيه؛ ومن أجل دعم ومواكبة المجتمع المدني تم تفعيل بوابة خاصة للشراكة مع الجمعيات، تروم تعزيز الحكامة الجيدة وتحقيق الشفافية وضمان المساواة وتسهيل اللوج إلى المعلومة ذات الصلة بمختلف إمكانيات التمويل العمومي للجمعيات، وأتم تعرفون بأن التمويل العمومي للجمعيات كان دائما يطرح تساؤلات ونريد عن طريق هذه

مستوى البت في القضايا أو على مستوى تنفيذ الأحكام القضائية، وفي كلها تحققت أهداف طموحة.

كما قامت الحكومة بمجهودات كبيرة في مجال تنفيذ الأحكام القضائية التي يكون أحد أطرافها شخص من أشخاص القانون العام، سواء كان التنفيذ لصالح هذا الشخص العام أو في مواجهته؛ في هذا السياق الأخير، ولندعيم المقاربة الوقائية أحدث لدى رئيس الحكومة بمقتضى منشور لجنة وزارية لمعالجة إشكاليات تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بأشخاص القانون العام، تهدف أساسا إلى تحديد السبل القمينة بالحيلولة دون تنامي المنازعات التي تنسب فيها الإدارة من جهة وكيفية تأمين الدفاع عن هذه الأخيرة على أحسن وجه من جهة أخرى، وأيضا تضمن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة أو ضد الإدارة من جهة ثالثة؛

ثالثا: مواصلة تأهيل وتجويد المنظومة القانونية والوطنية واستكمال تنزيل الدستور في إطار متابعة تفعيل الدستور تداولت الحكومة وصادقت على عدد من النصوص القانونية همت بصفة خاصة عددا من المؤسسات الحقوقية مؤسسة الوسيط أولا والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ثانيا، كما كانت حصيلة الإنتاج القانوني للحكومة متميزة إذ تعتبر هاتان السنان من أخصب الحقب على مدى العقدين الآخرين، إذ تمت دراسة أكثر من 430 مشروع نص قانوني وتنظيمي منها أكثر من 150 مشروع قانون من بينها 3 مشاريع قوانين تنظيمية ومشروع قانون إطار واحد يتعلق بمنظومة التربية والبحث العلمي، وتم إعداد ودراسة والمصادقة على جملة من النصوص القانونية والتنظيمية المؤسسة المهيكلة للإصلاحات الكبرى الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، قانون إصلاح المركز الجهوي للاستثمار، النصوص المنظمة لأراضي الجماعات السلالية وغيرها كثير؛

رابعا: مواصلة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وسياسة فعالة لإعداد التراب، حرصت الحكومة منذ تنصيبها على استكمال الترسنة القانونية المنظمة للجهوية المتقدمة من خلال إتمام إصدار النصوص التطبيقية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والجماعات والعمالات والأقاليم وهي 71 مرسوم في المجموع، وأيضا إصدار مرسومي تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

وعملت الحكومة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، كما رأينا منذ قليل على إصدار ميثاق اللاتمرکز الإداري باعتباره لبنة أساسية في مسار تنزيل الجهوية المتقدمة وتوفير الشروط اللازمة لتنفيذ السياسات العمومية على الصعيد الترابي وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة تنبؤا فيها الجهة الفضاء الترابي الملائم لتحقيق التنمية على أرض الواقع، وقد بدأنا فعلا الخطوات الأولى لتطبيق وتنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري.

وواصلت الحكومة تعبئة الإمكانيات المالية للجهات وتعزيز مواردها المالية من خلال رفع الحصة المرصودة لها من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل لتنتقل من 4% إلى 5% إضافة إلى مساهمة الميزانية

وهناك سيل آخر من الإجراءات لكن المهم أن هذه الإجراءات كان له تأثير في تصنيف المغرب في مؤشر إدراك الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية transparency international لسنتين متتاليتين ولأول مرة في تاريخ المغرب كين تحسن فهاد المؤشر لسنتين متتاليتين ب 17 مرتبة لينتقل من المرتبة 90 إلى المرتبة 73 وإن شاء الله بجهود الجميع بتكاتف الجميع سيتحسن تصنيفنا في السنوات المقبلة بل سيتحسن واقع الشفافية والنزاهة في واقع تدبير الشأن العام؛

2- تعزيز النزاهة ونجاعة السياسات العمومية وترسيخ الحكامة الجيدة ومواصلة إصلاح المالية العمومية. ذلك أن المغرب تبنى منذ عقدين من الزمان التخطيط الاستراتيجي والقطاعي، ومن أجل ضمان تنفيذ أمثل وانسجام وتكامل هذه الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وجب تحقيق وتعزيز النزاهة وتدخلات الإدارة والمؤسسات العمومية على الصعيد الاستراتيجي والقطاعي والمحلي، وهنا تدخلت الحكومة بعدد من الإجراءات صارت في هذا المجال وأذكر منها بالخصوص أنه سنواصل الإصلاح الضريبي وخاصة تحسين مردودية التحصيل وتبسيط مساطره وإقرار العدالة الضريبية، ولا يفوتني التذكير بالمناظرة الوطنية التي أعدت بطريقة تشاركية والتقائية، عقدت أخيراً، ونأمل أن تعطي دفعة قوية لهذا الإصلاح وصدق على عدد من مشاريع القوانين في مجلس الحكومة تسير في هذا الاتجاه أخص بالذكر منها مشروع القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

3- إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية. ذلك أن إصلاح الإدارة مدخل أساسي كما تعرفون جميعاً لبناء هذه الإدارة وتعزيز نجاعتها وتعزيز نجاعة أداءها وتحسين جودة خدماتها، في هاد الإطار كانت هناك خطة وطنية لإصلاح الإدارة 2018-2020 تعتمد منهجية مبنية على الأهداف والنتائج ومؤشرات نجاعة الأداء وتروم تحقيق الإصلاح الشامل والارتقاء بمستوى أداء الإدارة العمومية وتعزيز قدراتها لتكون في خدمة المواطن وتكون في خدمة المقاول.

وفي هذا السياق أعطيت الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات في 8 يناير 2018 باعتبارها آلية أساسية للتفاعل بين الإدارة والمواطنين وقد بلغ العدد الإجمالي للشكايات المتوصل بها إلى حدود 10 ماي الأخير 120 ألف شكاية على الأقل 120 ألف شكاية تمت معالجة 76% منها فعلاً وتم تسجيل نسبة الرضى من لدن المسجلة لدى الناس اللي تعالجات الشكاية دياهم بنسبة 67% وهذه أرقام تبين النجاح في هذا الموضوع، وعززنا أيضاً التحول الرقمي للخدمات الإدارية، وهذا كما قلت مراراً الانتقال إلى الإدارة الرقمية واحد الخيار ضروري للمغرب ومهم جداً وتوسعت منصات الطلبات على الخط وعدد المساطر المنشورة لحد الساعة على منصة الطلبات 803 خدمات وعدد الخدمات المدرجة مرقمة 207 من هذه

الشفافية أن ننهي هذه التساؤلات.

وفي إطار الترافع المدني حول مغربية الصحراء وهذا مهم، تم تنظيم ملتقى وطني وتكويني للجمعيات في هذا المجال والتوقيع على عدد من الشراكات مع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضية الصحراء لمواكبتها في تكوين الشباب للترافع العملي والفاعل عن قضية الصحراء.

المحور الثاني: أيها السيدات والسادة المحترمين، في هاد العرض هو تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، أتمتعون بأنكم جميعاً، تشككون من هاد القيم ديال النزاهة، بعض قيم النزاهة والرشوة والفساد والمواطنات والمواطنين باستمرار يحتجون عليه، ولذلك يمثل تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة أولوية أفقية لضمان نجاح مختلف الأوراش والإصلاحات، في هذا المجال الذي تم في هذه المرحلة مهم.

أولاً: تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة عن طريق متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛

ثانياً: تنصيب اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد وتفعيلها، تفعيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات في مجال محاربة الرشوة والفساد، تتبع تقارير المفتشيات العامة للقطاعات الحكومية من خلال وحدة إدارية خاصة وحدها لهذا المجال على مستوى رئاسة الحكومة، واستمرار العمل بالرقم الأخضر للتبليغ عن الفساد والرشوة وهو ضمن الجهود الوطنية لمحاربة الفساد، ونشكر العديد من المواطنات والمواطنين اللي كخدمو هذا الرقم الوطني للتبليغ عن الفساد، لأن هاد التبليغ عن الفساد من قبل المواطنين هو يمكن من تدخل السلطات المعنية في الوقت المناسب، وهذا أدى إلى توقيف عدد من المسؤولين في هاد المرحلة، وجره إلى القضاء، وقد حكم بعضهم فعلاً وصدرت ضدهم أحكام، وأرست الحكومة للجنة الوطنية للطلبات العمومية، وعملت على تنصيب أعضائها باعتبارها فاعل أساسي في تحسين الحكامة في الصفقات ومنجع للمستثمرين والمقاولات برفع شكاياتها عندما يظنون بأنهم فعلاً هناك مجال للشكاية.

واعتمدت الحكومة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وهذا حق، وهذا واحد القانون استراتيجي طال انتظاره، الحمد لله صادق عليه البرلمان، وبدأ تفعيله ابتداء من 12 مارس 2019، عندنا هاد السنة باش نوضعو البنائيات، وقد بدأت الحكومة فعلاً مع وضع البنائيات وتكوين الأشخاص لأن كل إدارة باش توفى بالمتنضيات ديال القانون خاص يكونو بعض الموظفين يمكن ليهم يتواصلو يعطيو المعلومة وخصنا نقومو بتخزين المعلومة بالطريق الصحيحة التي بها يمكن أن نعطي المعلومة في الوقت المناسب، هاد الشي دابا خدامين عليه الآن، كما عملت الحكومة على انضمام المغرب لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2008 وإعداد مخطط العمل الخاص بهذه المبادرة لفترة 2018-2020

لتطوير القطاعات الجديدة وذات قيمة مضافة عالية مثل الاقتصاد الرقمي؛ مثل الاقتصاد الأخضر؛ مثل الذكاء الصناعي والصناعات المتطورة، ولقد تم تكليف وكالة التنمية الرقمية الحديثة مؤخرا للاضطلاع بإعداد الاقتصاد الوطني لولوج بعض من هذه القطاعات الواعدة.

كما حرصت الحكومة على تنويع الشركاء الاقتصاديين والانفتاح على أسواق جديدة والتوجه نحو التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب لا سيما بفتح أسواق استثمارية في إفريقيا، وهو الورش المهم الذي يعطيه جلالة الملك حفظه الله، أولوية واهتماما كبيرين.

ولقد كان من نتائج هذه الإصلاحات والإجراءات، باش نشوفو بأن هاذ الإصلاحات والإجراءات وكثير من الإصلاحات والإجراءات الأخرى لم تذهب هدرا، إنما كان عندو تأثير مباشر في تصنيف المغرب في تحسين مناخ الأعمال، وبالتالي تقدم تصنيف المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال "Doing Business" من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2019، في أفق تحقيق طموح ولوج دائرة اقتصاديات الخمسين الأوائل في هذا المجال سنة 2021 إن شاء الله، وهو الهدف الذي حددناه في البرنامج الحكومي، ونحن نسير نحوه بخطى ثابتة بإذن الله. وهاذ السنة غادي نعاود نتحسنو 4 ولا 5 نقط وأشكر البرلمان لأنه أصر على المصادقة على بعض القوانين المهمة في هذا المجال.

كما مكنت الإصلاحات المذكورة، كما مكنت الإصلاحات المذكورة من ارتفاع مطرد لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلادنا، وهذا نجاح على أن هناك ثقة في الاقتصاد الوطني، على أنه الثقة في الإصلاحات التي قامت بها بلادنا. ما يمكنش شي واحد يجي ويتحول من واحد الدولة أخرى يجي للدولة عندنا ويجي يستثمر المليارات ديال الدراهم فقط لأنه لسواد عيوننا، الناس كيجيو حيث كاين واحد البيئة مواتية للإستثمار.

فلذلك تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية تطورت ب55% ما بين 2016 و2018 لتبلغ ما مجموعه 32 مليار درهم سنة 2018، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين ببلادنا وفي اقتصادنا ويجعل المغرب أكثر الدول الإفريقية جاذبة للإستثمار الأجنبي، هذا نجاح، هذا نجاح باش يحققو طرف واحد، أتم شاركتهم فيه معشر البرلمانيات والبرلمانيين، أتم أيضا شاركتهم فيه وشكرا جزيلًا؛

ثانيا: النهوض بالتشغيل والإدماج المهني، جعلت الحكومة النهوض بالتشغيل من ضمن أولوياتها باعتبارها مدخلا أساسيا للتنمية البشرية ومحاربة الفقر والهشاشة والعيش الكريم. ومن هنا حرصت الحكومة على بلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود سنة 2021، الذي يتميز بكونه أول مخطط للتشغيل تم إعداده في إطار مقارنة شاملة ومنهجية، مع اعتماد مخططة التنفيذي، وعقد شراكة مع الجهات ومع الإتحاد العام لمقاولات المغرب لمواكبته، كما شرع في وضع وتفعيل برامج جمهورية للتشغيل بالتعاون مع عدد من المجالس الجهوية، وإحداث لجنة لليقظة حول سوق

الخدمات.

حضرات السيدات والسادة،

في المحور الثالث والذي يهم التطوير الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة هذا مهم جدا، وفي البداية قلنا بأن الهدف ديالنا أولا تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني؛ ثانيا تقوية تنافسية المقاولات؛ ثالثا تطوير هيكلية الاقتصاد الوطني. والحمد لله، على هاذ ثلاث مستويات تحققت جزء من الأهداف التي كنا قد وعدنا بها، فأولا وقبل كل شيء:

أولا: تحديث منظومة دعم المقاولات وتحفيز الاستثمار، في هذا المجال أذكر بأنه أطلق ورش الإصلاح الشامل للمراكز الجهوية الاستثمار كما تحدثت عنه وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، وهذا واحد الورش هيكلية جوهرية مهم جدا أخرجه بالتقائية بين مختلف المتدخلين على الرغم من صعوبته، وأصدرنا مرسومه التطبيقي، والآن سنبدأ إن شاء الله، فورا في العمل على تنزيله وعلى حسب القانون عندنا قدامنا سنتين لتنزيله كاملا. وأيضاً كانت هناك عدد من الإجراءات لتحفيز الاستثمار ودعم المقاولات، صادقت على كثير منها في القوانين المالية 2018-2019 وهي تهم بالخصوص المقاولات الصغرى والمقاولات المتوسطة:

- ومنها اعتماد الضريبة التصاعدية، ومنها تخفيض الضريبة ديال الشطر الثاني من 20% إلى 17% في 2019؛
 - ومنها توسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين لتشمل حتى المنشآت التي تصنع منتوجات موجهة للتصدير وهي تعني بالأساس المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
 - ومنها معالجة صعوبة المقاولات من خلال اعتماد القانون المتعلق بتعديل الكتاب الخامس، وأيضاً قانون الضمانات المنقولة اللي غيمنك بالخصوص المقاولات الصغرى والمتوسطة من الحصول على التمويل بالضمانات المنقولة؛
 - ومنها إرجاع عملية إرجاع الضرائب في أكبر عملية من نوعها في تاريخ المغرب، أن الدولة كترجع هادوك المتأخرات ديال الضرائب 40 مليار درهم مرة في سنة واحدة، في خطوة جريئة وغير مسبوقة؛
 - وأيضاً إلغاء الذعائر والغرامات وواجبات التحصيل بالنسبة للضرائب في قانون المالية 2018؛
 - وأيضاً مواكبة البنوك التشاركية وتطوير أنشطة الفاعلين بهذا القطاع واهتمام وهذا قطاع مهم مصري مهم جدا، وقد شرعت 8 أبناء من البنوك التشاركية في تقديم خدماتها لبلادنا؛
 - المصادقة على 119 مشروع اتفاقية استثمار وملاحق تبلغ قيمتها الإجمالية 124 مليار درهم من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات، منذ تنصيب الحكومة.
- ومن أجل تأهيل الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والبعيد وإعداده للتحويلات الاقتصادية العالمية، تعمل الحكومة على وضع رؤية

الإفريقية، وأصبح المغرب أول دولة إفريقية، وكان بعض الدول الإفريقية قبل منا غير قبل 2018، 2018 كانت دول إفريقية أخرى تصدر وتنتج أكثر منا وتصدر أكثر منا، والحمد لله اليوم هذا دليل على أن هاذي إنجازات عملية شي حاجة مبرقة واضحة، لا يمكن أن يجادل فيها، وأيضا مكن هذا من زيادة حجم الصادرات، انتبهو ثاني لهاذ الرقم، هذا رقم آخر، زيادة في حجم الصادرات التي بلغت 65 مليار درهم خلال 2018، متجاوزا بذلك القطاعات التقليدية للمملكة كالفوسفاط، مما جعل بلادنا أول بلد إفريقي في إنتاج السيارات، مع تحقيق نسبة إدماج محلي تقدر ب50% في أفق تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ الطاقة الإنتاجية، تقدر بمليون سيارة سنويا في أفق 2022، إن شاء الله، ولكن في الصادرات غزير نقول لأول مرة في آخر الأرقام ديال مكتب الصرف، الصادرات تطورت بشكل سريع أكثر من تطور الواردات، وبالتالي طورت نسبة تغطية الصادرات بالواردات وتحسنات، وهذا هو التطور باش نخلو عندنا العملة الصعبة، هذا هو الهدف، وهذا من الأهداف ديالنا الحمد لله راه كمشيو ليه بخطى بطيئة ولكن حثيثة وقوية.

رابعا: رفع تنافسية قطاعي الفلاحة والصيد البحري، يعتبر قطاع الفلاحة والصيد البحري من القطاعات الرئيسية باعتبار دورها الاقتصادي والاجتماعي والغذائي والبيئي الهام، وإذا كان الإنفتاح الاقتصادي العالمي يتيح فرصا هامة لتوسيع الأسواق وتعددها أمام الإنتاج الوطني، فإنه يطرح في نفس الوقت رهانات متجددة على بلادنا.

لذلك عملت الحكومة بالموازاة مع مواصلة وتطوير تنزيل مخطط المغرب الأخضر، ومخطط أيووتيس على تنفيذ جملة من الإجراءات الرامية إلى الرفع من تنافسية القطاعين كما يلي: أولا إنهاء أشغال عصرنة شبكة الري والتجهيز الهيدروفلحي الخارجي على مساحات عشرات الآلاف من الهكتارات، أنا المهم هو هذا، عشرات الآلاف من الهكتارات الجديدة، إطلاق 372 مشروعا جديدا للدعامة الثانية، أتم تعرفون المغرب الأخضر عندو 2 دعامات، الدعامة الثانية هي الفلاحة التضامنية الموجهة للفلاحين الصغار، إطلاق 372 مشروعا جديدا للدعامة الثانية للفلاحة التضامنية لفائدة أزيد من 141.000 فلاح صغير، بغلاف مالي قدره 5,8 مليار درهم، ولاشك أن هناك انتظارات أخرى يجب الإستجابة لها؛ دعم وتمييز المنتجات الفلاحية، لأن الآن خاصنا هاذ المنتجات الفلاحية نمنوها عن طريق التصنيع للتصدير ولوضعها في تصرف أيضا المواطنين حتى داخلها؛ دعم وتمييز المنتجات الفلاحية من خلال صدور القرار المشترك المتعلق بالمساعدات المالية للدولة من أجل إحداث وتحديث وحدات تمييز هذه المنتجات في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛ تحسين نسيج الصيد البحري التقليدي وعصرته بتجهيزات 99% من قوارب الصيد التقليدي بجهاز تحديد هويتها باستخدام الموجات الراديو، وهناك عدد من الأهداف الأخرى تحققت في مجال الصيد البحري تجعل هذا القطاع واعدا في

الشغل. إلى جانب هذا الإصلاح الهيكلي، قامت الحكومة بإجراءات عدة أخص منها بالذكر:

- تسجيل أكثر من 102.000 دابا مقالو ذاتي إلى حدود نهاية أبريل 2019 مقابل 32.000 فقط سنة 2016، شوف 32.000 مقالو ذاتي سنة 2016، دابا اليومي 102.000، أي الهدف اللي كان محدد سنة 2021 فتناه دابا، فتننا الهدف ديال 2021، إن شاء الله، نزيديو أكثر؛

- تطوير نظام تحفيز لدعم التشغيل من خلال رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الإلتزامات الضريبية والإجتماعية المتعلقة بهم، هذا دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، دعم التشغيل رفعا هداك التحفيز من 5 الأجراء إلى 10 أجراء، وهذا صادقتو عليه اتنا في قانون المالية لفائدة المقاولات، وأيضا أضفنا الجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة إلى هذه الإجراءات وهذا شيء مهم لدعم التعاونيات ودعم الجمعيات مدجناهم في "تحفيز"، وهذا إجراء أيضا أتت به هذه الحكومة دعما لهذ الشرائح اللي فهاذ الجمعيات والتعاونيات. وساهمت هذه الإجراءات وغيرها كثير، كابتة في المخطط وكابتة ويمكن وفي الوثيقة التي ستوزع كين التفاصيل، لكن المهم هو أن هذا أن هذه إجراءات وغيرها ساهمت إلى جانب، بطبيعة الحال السياسات القطاعية الأخرى الموجهة لإحداث فرص الشغل ودعم تشغيل الشباب إلى بداية تحقيق نتائج مشجعة على مستوى تراجع البطالة ولو ببطء، إذ أبرزت نتائج المندوبية السامية للتخطيط عن تراجع نسبة البطالة ب5,0% ما بين الدورة الأولى لسنة 2018 والدورة الأولى لسنة 2019، وهو نفس المنحى الإيجابي الذي سجلته المندوبية السامية للتخطيط في آخر سنة 2018.

وأعنتم هذه المناسبة، لأجدد التأكيد على أن الحكومة تعتبر التشغيل ضمن أولوياتها الأساسية، وأنها تلتزم بمضاعفة الجهود للحفاظ على هذا المنحى الإيجابي وتطويره أكثر حتى نصل إلى المستوى المنشود، إن شاء الله. نحن غير راضين على هذا التطور واخا هو تطور ولكن احنا بغينا أكثر، ويستحق الشباب أكثر ويستحق بلدنا أكثر وينتظر المواطنون أكثر؛

ثالثا: تعزيز التنمية الصناعية، واصلت الحكومة الإهتمام بالقطاع الصناعي من خلال تنزيل مخطط التسريع الصناعي في أفق 2020، إذ تم تحقيق 81% من الأهداف المتوخاة منه لحد الآن على مستوى التشغيل، حيث تم إحداث 400.000 منصب شغل في القطاع الصناعي، والمخطط منذ بدايته، بطبيعة الحال، ماشي فقط في ظل هذه الحكومة. والمخطط الذي ساهم في الرفع من المعدل السنوي للصادرات بقيمة 10% ودعم التحول الهيكلي للنسيج الصناعي وتطوير تنافسية الإقتصاد الوطني، مما جعل المغرب وجهة لعدد من الصناعات المتطورة ذات القيمة المضافة مثل السيارات والطائرات، ففي قطاع السيارات، واصلت بلادنا استقطاب مصنعين عالميين بارزين، مما مكبها من الوصول إلى طاقة إنتاجية تصل إلى 700.000 سنويا، 700.000 سيارة سنويا، وتجاوزنا جميع الدول

تحدث عن خط القطار الفائق السرعة البراق الرابط بين القطين الاقتصاديين الكبيرين الدار البيضاء وطنجة، وتثليث محور الدار البيضاء والقيطيرة، إتمام التهيئة الكاملة لمحور سطات ومراكش، وابتداء أشغال بناء عدة محطات كبرى، وهاد الشيء كل شي راه يحتاج إلى استثمارات، هادي راه استثمارات وأموال، لأن هاد الأمور ما كتمش غير هكك منين أيحي هاد الاستثمار، لابد من براعة استثمارية وتمويلية.

وبفضل هذه الإنجازات وهذا هو المهم أيضا فقد تمكن المغرب من احتلال المرتبة الأولى إفريقيا في جودة البنيات التحتية السكنية، وهذا مهم هادي، هي المؤشرات اللي ما كنتكذبش هي اللي كتعطيها مؤشرات واضحة؛ وفيما يتعلق بالنقل البحري وتعزيز شبكة الموانئ فقد أشرفت أشغال الميناء الجديد بأسفي على الانتهاء، كما تواصلت الحكومة دراسة وإنجاز مشاريع مينائية كبرى تنضاف إلى المشاريع السابقة، وذلك بفضل جودة وأهمية البنية التي يتوفر عليها المغرب في هذا المجال، في المجال المينائي فقد تمكن من إحلال مرة أخرى المركز الأول إفريقيا والثاني عربيا في مؤشر الربط البحري المنتظم لسنة 2018، هذا واضح هاد الشيء واضح؛

ثامنا: مواصلة تنزيل النموذج الطاقوي المغربي، يكسني قطاع الطاقة أهمية قصوى يتوفر المغرب على رؤية إستراتيجية مستمدة من التوجيهات الملكية السامية والقاضية بتحقيق الأمن والاستقرار الطاقويين، وجعل الطاقة رافعة للتنمية البشرية والإقتصادية، وبفضل المحمودات المتراكمة، انتقلت القدرة المنشأة من مصادر متجددة إلى 34% اليوم، كما تم إطلاق مشاريع تطوير الشبكة الكهربائية بما قدره 13 مليار درهم.

وفي نفس السياق، تم خلال الفترة من أبريل 2017 إلى نونبر 2018 كهرة 856 دوار، يضم 21.000 سكن تقريبا بغلاف مالي يبلغ 820 مليون درهم، وبذلك انتقلت نسبة الكهرة القروية خلال هذه الفترة من 99.45% إلى 99.63%؛

وفيما يخص قطاع المحروقات، حرصت الحكومة إنسجاما مع تطلعات الشعب المغربي وتجاوبا مع نتائج كثير من التوصيات ديال البرلمان بغرفتيه، حرصت الحكومة على ترسيخ تنافسية هذا القطاع، وذلك بمنح الموافقة المبدئية ل10 شركات جديدة وهذا من من توصياتكم، بمنح الموافقة المبدئية ل10 شركات جديدة لاقتناء المواد البترولية من أجل مزاولة نشاط وتوزيع هذه المواد، كما يتم العمل على تطوير منظومة تخزين المواد البترولية لتشجيع التخزين المشترك وكذا إطلاق استثمار بحوالي 1.5 مليار درهم لتقوية قدرات التخزين الوطنية من هذه المواد، وقد تم تبسيط مساطر التراخيص لمحطات الوقود ومراكز تعبئة الغاز حيث انتقل عدد محطات المرخص لها من 50 إلى 140 في السنة الواحدة وهذه فقرة كبيرة؛

وفي إطار تعزيز تنافسية قطاع المقالع، تم اعتماد الإطار التنظيمي لتنظيم قانون المقالع بهدف إرساء نظام التصريح وإقرار الشفافية والزامية جواب الإدارة على الطلبات أقل من 20 يوما مع حماية البيئة وتبسيط المساطر

المستقبل.

خامسا: تقوية ودعم قطاع السياحة من أجل إعطاء دفعة جديدة لرؤية 2020 التي تعثرت من قبل، قبل ماتحي هاد الحكومة عملت الحكومة على إنجاح عدد من الإجراءات وضع حماز لمواكبة وتسريع ديناميكية الاستثمار في مجال السياحة خصص له غلاف مالي أولي قدره 200 مليون درهم برسم سنة 2019؛ تعزيز الحوافز الضريبية الخاصة بهذا القطاع؛ فتح عدد من الخطوط الجوية الجديدة وطنيا ودوليا لإنعاش الوجهات السياحية وسترون بأنه الحمد لله اليوم عدد من الجهات فك الطوق عنها نتيجة هاد الخطوط الجوية الداخلية الجديدة وفعاليتها بتعاون من الجهات الذين نشكرهم بطبيعة الحال، وللإشارة فقد حقق القطاع السياحي مؤشرات مهمة من خلال ارتفاع عدد السياح من 10 د المليون سنة 2016 إلى 12.5 مليون نسمة سنة 2018 و نطمح إلى المزيد؛

سادسا: مواصلة تأهيل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتعاقد التضامني هو اقتصاد يضم بهم قطاع واسع من المواطنين والمواطنات في القرى وفي الدواوير في المدن القريبة وفي هوامش المدن اللي هما فعلا يحتاجون للعيش الكريم وهاد الاقتصاد التضامني والصناعة التقليدية كتوفر لهم هاد العيش الكريم من خلال أنشطة مدرة للدخل ولذلك اتخذت الحكومة عدد من التدابير في هذا المجال من بينها: الرفع من عدد مؤسسات الإدماج الاقتصادي للمرأة القروية إلى 90 دارا للصناعة 90 دار زيادة في سنتين 26% دور الصناعة اللي هي مهمة جدا للمرأة القروية، مواصلة دعم التجمعات الحرفية للمادة الأولية وأدوات ووسائل الحماية من المخاطر المهنية ومعدلات الإنتاج، مصادقة مجلس الحكومة على مشروع القانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، وهذا قانون مهم يعطي دفعة قوية لهذا القطاع، ولكن أيضا تمكين التعاونية أشرنا إليه والمقاول الذاتي من الحق في المشاركة في الصفقات العمومية لأول مرة في تاريخ المغرب، ولات المقاولات المقاول الذاتي المقاولات الذاتية وأيضا التعاونيات من حقها أن تشارك في الصفقات العمومية وهذا دعم لها وإعطاء دفعة لإنتاجها؛

سابعا: تعزيز البنيات التحتية واللوجيستكية وهو مجال نعطي اهتماما خاص أيضا لأنه من شروط إعطاء دفعة قوية للإقلاع الاقتصادي، لا يمكن أن يتمكن الإقلاع الاقتصادي بدون بنيات تحتية ولوجيستكية ومنظومة نقل قوية وفي المستوى وهادي من نقاط الضعف ديالنا بكل صراحة، جميع الشبكات الدولية ديال المؤشرات هادي عندنا فيها شوية د الضعف، لذلك كان هناك جهد لاستدراك هذا الضعف، ومن هنا كين تسريع عدد من المشاريع الكبرى على المستوى الطريقي، أشيد هنا بأن تقدم الأشغال تم ب 75% بالنسبة لمشروع تقوية وتوسعة الطريق الوطني رقم 1 الرابطة بين العيون الداخلة على طول 500 كلم، و90% من الطريق السريع تازة الحسنية في يناير 2019 اللي كان طرح مرارا أثناء الإشكال ديال منارة الحسنية، وفي مجال السكك الحديدية والنقل السككي لابد أن

ليبلغ اليوم 68 مليار درهم في ميزانية 2016 التي صادقت عليها، ويتم توجيه هاد المجهود المالي إلى إصلاح المنظومة التعليمية وتجويد وتوسيع العرض التربوي والدعم الإجتماعي لتعزيز تدرّس أبناء المغاربة في المجال الحضري والقروي، فعلى مستوى تعزيز العرض التربوي أطلق برنامج وطني واسع لتعزيز وتحديث المؤسسات التعليمية، كما تم تعزيز الموارد البشرية التربوية حيث بلغ مجموع المدرسين بمختلف الأسلاك التعليمية ما يفوق 240.000 أستاذ، منهم 47% يشتغلون بالوسط القروي و 47% يشتغلون بالوسط القروي، منهم 55.000 من المجموع 240.000 تم تشغيلهم جميعاً لدى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تحقيق هذه العدالة المجالية، وهذا هو الهدف على مستوى توفير مدرسين بكافة جهات وأقاليم المملكة وكلهم يستحقون هذا الجهد؛

ثانياً: وفي مجال تعزيز الدعم الإجتماعي للمدرس، جميع البرامج الإجتماعية الموجهة لدعم التمدّس ودعم الأطفال كلها تزداد الميزانيات ديالها في 2018 و 2019 بالخصوص، وأخص بالذكر برنامج تيسير اللي أتم كم مرة تطالبون هنا بأن يشمل جميع الجماعات القروية، وقد توسع هذا المدى الجغرافي ليشمل جميع المجال القروي، وأيضاً على مستوى الابتدائي والمجالين القروي والحضري على مستوى الإعدادي والثانوي، من خلال رفع عدد المستفيدين ليصل اليوم إلى أسر ديال 2 مليون و 87 ألف مستفيد من التلاميذ والتلميذات مقابل فقط 860 ألف سنة 2015 بميزانية الآن راه مهمة جداً؛ مليون محفظة أيضاً دعمً وزيدت أرقامه، الداخليات، المطام المدرسية كلها تزداد الميزانيات ديالها؛ وعلى مستوى تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين تمت مراجعة الكتب المدرسية باعتماد مقارنة نوعية كبيداغوجية الخطأ، فضلاً عن تطوير المهارات الحياتية، وهذا هو المهم، غادي ندخله في جميع المستويات بما فيه الابتدائي، هاد المهارات الحياتية كيسميه بالإنجليزية soft skills، لأنه فيها والحس المقاولاتي أيضاً لأن اكتشفنا أن هذا جزء مما ينقص شبابنا واخا يكون المستوى التعليمي ديالو متميز، ولكن أحياناً المهارات الحياتية يكون عنده نقص فيها، وإدخالها في النظام التعليمي غادي، إن شاء الله، يمكنهم أكثر من الدخول إلى سوق الشغل.

وهناك أيضاً الإهتمام بالتعليم الأولي، هذا من البرامج اللي طلقناها واللي غير مسبوقة واللي مهمة، الهدف تعميم التعليم الأولي لبضع سنوات، هاد السنة اتم كتعرفو التعليم الأولي دائماً قلتها هنا، عندنا 50% من التلاميذ ديال 4 سنين داخلين في التعليم الأولي 50% خارج التعليم الأولي، 700.000 خارج التعليم الأولي، فلذلك خصنا برنامج طموح وهاد البرنامج درناه وبديناه هاد السنة دخلنا 100 ألف تقريباً أقل قليلاً من 100.000 تلميذ، 4000 قسم جديد ديال التعليم الأولي ودخلو فيه، فلذلك احنا غادي نسرعو هاد البرامج باش يمكن نغطيو لأن هاد التعليم الأولي تعميمه مفتاح من مفاتيح جودة التعليم، مفتاح من مفاتيح القضاء على الهدر

وتعزيز موارد الجماعات الترابية، وهذه كلها إصلاحات غير مسبوقة في مجال المقالع، دخلنا في مجال التنافسية المفتوحة وحتيدنا مجال التصريح المباشر، وهذا شيء مهم جداً؛

ثاسعاً: تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي، هذا أيضاً، عندنا في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي صادق عليها المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك، جواباً على كثير التحديات البيئية والتنمية ليس فقط الوطنية، ولكن أيضاً الجهوية والدولية ولتنزيل هذه الإستراتيجية أحدثنا اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، اعتمدت المخططات القطاعية الخاصة بالتنمية المستدامة، اعتمدنا ميثاق مثالية الإدارة في هذا المجال، وأيضاً الدليل التوجيهي والبطاقات التقنية التوجيهية الخاصة بذلك، وسنمشي سنذهب نحو أهداف واضحة في مجال التزام الإدارة بأهداف مثالية الإدارة في التنمية المستدامة؛

عاشراً: توسيع العرض المائي، هذا أيضاً واحد الموضوع مهم وإستراتيجي وأعطاه جلالة الملك كل الإهتمام، أتم تعرفون بأنه هاد الموضوع الحكومة الآن منكية على إعداد المخطط المائي الوطني 2020-2050، لأن القانون اللي صادقتو عليه ينص على أن المخطط الوطني المائي خصو يكون فيه 30 سنة، فلذلك المخطط القديم راه غادي ولكن المخطط الجديد غادي يكون 2020-2050، غادي يكون فيه 30 سنة بالموازاة مع عدد من التدخلات والإجراءات والبرامج الإستيعالية التي نحينها باستمرار، وتنعقد فيه لجان على مستوى الحكومة يرأسها رئيس الحكومة لتتبع الإشكالات التي يطررها الحصاص من الماء في أي بقعة أو مكان أو دوار من وطننا العزيز، ونعمل في هذا المجال على حل هذه الإشكالات، كما أيضاً تم إنجاز 4 سدود كبرى و 17 سد صغير ومتوسط فيما يتواصل العمل لإنجاز 13 سد كبير و 23 سد صغير ومتوسط، وتم إطلاق أشغال 3 محطات تحلية مياه البحر من أجل تخفيف الضغط على الموارد المائية الجوفية، وهذا كله، إن شاء الله، سيمكننا من تجاوز كل الإشكالات المائية في المستقبل، إن شاء الله.

الحور الرابع: هو تعزيز التنمية البشرية والتماكك الإجتماعي والمجالي، وأتم تعرفون بأن هذا واحد الحور هام، واحد الحور رئيسي لأن احنا حكومة ذات طابع إجتماعي، ذات نفس اجتماعي ونعطينه كل الإهتمام وكنعتبروه أولوية مركزية لعمل الحكومة، ومن هنا اتخذنا عدد من الإجراءات والتدابير وأطلقناها عدد من الإصلاحات الكبرى، وبدأ بعضها يوّتي أكله عملياً.

أولاً: تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين من خلال اتخاذ الإجراءات لتنزيل منذ الآن لمضامين الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 في هذا الإطار واصلت الحكومة الرفع من المجهود المالي الموجه لقطاع التربية والتكوين ليلبغ مدى غير مسبوقة في تاريخ المغرب، زدنا في الميزانية ديال قطاع التربية والتكوين ب 25% من 2016 ل 2019، 25% باش زادت الميزانية ديال هاد القطاع، وهذا شيء مهم، 25% هذا شيء مهم

في هذا المجال ومهمة أيضا في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وجودة التربية والتكوين توفير الموارد البشرية المؤهلة المؤهلة ولتحقيق ذلك سعت الحكومة إلى عدد من الإجراءات، فيها تعزيز بنيت الاستقبال الجامعية وفيها توسيع مؤسسات جامعية جديدة وفيها الرفع من عدد المقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود، راه يمكن يقول بأنه هاد المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود في هاد السنة في سنتين تزدت عدد المقاعد فيها ب 50% في سنة 2018 و 30% في سنة 2019 لأن نريد أن نعطي الدفع لهاد النوع من الأطر الذين يتخرجون من هذه المؤسسات ذات الولوج المحدود، ولكن أيضا تم الاهتمام بالجانب الاجتماعي للطلبة عن طريق توسيع قاعدة الممنوحين كل سنة كتريد عدد الممنوحين 30 و 35 ألف كل سنة كل سنة تقريبا 10% تقريبا باش كيزيد كل سنة، ووصلت الآن نسبة تغطية طلبات الاستفادة من منح التعليم العالي إلى 86%، كما أنه حاولنا تسهيل وتيسير مساطر الاستفادة من نظام التأمين الصحي الإجباري الخاص بالطلبة، الطلبة اللي ما عندهم التأمين الصحي الإجباري اليوم يمكن لهم عن طريق إجراءات بسيطة يحصلو على التأمين الإجباري مجانا، على كل حال ماشي هاد الحكومة اللي دارتو الحكومة السابقة لكن احنا بسطنا الإجراءات ديالو باش نوسعو، وقفزو عدد الطلبة الذين اليوم يستفيدون من هاد التأمين الصحي الإجباري ومفتوح لجميع الطلبة لجميع الطلبة اللي ما عندهم ماشي فقط اللي كيجيو من أحياء فقيرة أو اللي من الهشاشة أو اللي من فئات هشة لا جميع الطلبة اللي ما عندهموش تغطية صحية أخرى مع والديهم بطبيعة الحال؛

رابعا: تحسين وتعميم الخدمات الصحية وتوسيع التغطية الصحية، هاد المجال ديال الصحة لحتى هو مجال اجتماعي مهم حتى هو شهد نفس الشيء، رفعنا ميزانية الصحة بين 2016 و 2017 ب 16% وهذا أيضا النسبة ديال الرفع ديال الميزانية ديال الصحة بشكل مهم جدا لأن هذا قطاع حيوي وحساس، وبدأ تطبيق المخطط الوطني للصحة في أفق 2025 والذي يهدف إلى تعزيز البنيات التحتية لأزيد من 10 آلاف سرير جديد قد تم بهذا الخصوص تشغيل 13 مستشفى جديد.

ووعيا منا بأن هناك خصائص كبير وشكايات متتالية لدى المواطنين والمواطنات فهاد مجال الصحة ولذلك أنا والسيد وزير الصحة عقدنا عدد من الاجتماعات وحاولنا أن ندرس هذه الانتظارات ديال المواطنين والمواطنات للاستجابة لها ونطورو هاد المخطط الوطني للصحة على ضوء هاد المطالب وهاد الانتظارات، ونحن مفتوحون بطبيعة الحال لهاد التطوير حاليا ومستقبلا وستقوم بتطوير زيادة على الإمكانيات المالية أيضا توفير الموارد البشرية اللازمة وبالمناسبة في 2019 درجنا 4 آلاف منصب شغل بالنسبة للصحة وفي 2018 4 آلاف منصب شغل ومن قبل كان حوالي 2000 أو 1700 إلى آخره 2000 أو 2500 الشيء اللي كيدور عليه.

والمهم في هذا أسمى أنه الجهود الذي قامت بها بلادنا فيما يخص المجال

المدرسي؛ وأيضا زدنا إلزامية الولوج التام للتربية والتعليم والتكوين إلى 16 سنة، الآن من 4 سنين إلى 16 سنة أصبح هي السن الكامل ديال إلزامية الولوج بإضافة 3 سنوات.

وتشير المعطيات الإحصائية المتوفرة إلى تسجيل تحسن العديد من المؤشرات التعليمية منذ الشروع في تنزيل الرؤية الإستراتيجية للتربية والتكوين، أخص منها بالذكر منها 1 أو 2 فقط، وإلا هي كثيرة، أخص بالذكر 1 للي هو المهم هو انخفاض كبير في نسب الإكتظاظ برسم هذه السنة 2018-2019 مقارنة مع السنة الماضية، نزال الإكتظاظ بشكل كبير على الصعيد الوطني، مثلا في التعليم الابتدائي نزل الإكتظاظ من 10% إلى 0.9% وهذا شيء تطور مهم جدا، وأيضا نسبة الإقطاع عن الدراسة، هذا المؤشر الثاني، تراجع نسبة الإقطاع عن الدراسة ما بين الموسمين الدراسي 2014-2015 و 2018-2019 في التعليم الابتدائي من 2.9% إلى 0.9%، ومن 4% بالنسبة للإناث إلى 0.9% بالنسبة للإناث، وهذا مهم جدا لأنه يدل على أن الجهود التي قامت بها بلادنا قبل ولكن بالخصوص اللي قامت به هاد الحكومة آتت جزء من آثارها ومن نتائجها، وإن كنا نطمح في أكثر من ذلك.

لذلك وبالرغم من تحسن المؤشرات التربوية فإن القطاع نحن واعون بأنه لا يزال يواجه تحديات كبرى، ويتعلق الأمر بتعميم التمدد بمزيد من تقليص الهدر المدرسي، تعميم التعليم الأولي لا سيما بالعالم القروي، وفي هذا الإطار تواصل الحكومة جهودها في هذا المجال.

ثالثا: وعلى مستوى التكوين المهني الذي يعتبر رافعة أساسية لتحقيق فرص التشغيل، فقد تم، كما تعرفون جميعا بعناية مولوية سامية، أعطت دعم قوي للحكومة، أطلق ورش بلورة تصور متكامل لإصلاح قطاع التربية والتكوين المهني، أسفر عن صياغة خارطة طريق متكاملة، من أهم ما تضمنته هذه خارطة الطريق إحداث المدن الجهوية للمهن والكفاءات، وبالموازاة مع هذا الورش حققت الحكومة عدد من الإنجازات كثيرة تجدونها في الملف اللي عندهم، ولكن أريد أن أذكر بأن أول قرار اتخذته الحكومة في النصف الثاني من 2017 فاش ياللاه جات في الشهرين الأولين هو تمديد وتمكين متدربي التكوين المهني حاملي شهادة البكالوريا من المنحة، لأول مرة في تاريخ المغرب بنفس شروط المنحة للطلبة الجامعيين، واستفاد منها هذه السنة أكثر من 35.000 متدربة و 70.000 متدرب في أفق أن يستفيد منها بالتراكم في السنوات المقبلة حوالي 70.000 بين 60.000 و 70.000 متدرب وهذا إجراء غير مسبوق، غادي يعطي قيمة للتكوين المهني، وتجدر الإشارة إلى أن الإرتفاع المضطرب في عدد المستفيدين من التدريب بالتكوين المهني الأساسي ليصل إلى 430.000 خلال الموسم التكويني 2017-2018 مهم جدا يعبر عن نقلة في الإهتمام وفي تثمين هذا القطاع المهم في التكوين وفي التشغيل أيضا.

وبالنسبة لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي التي تعتبر أيضا مهمة

غادي نرفعو الدعم عن الغاز على الآخرين، اللي كل مرة كيخرجو علينا شي وحين بالحكاية، ليس هناك أي تاريخ نجد، لن نقرره إلا إذا وضعنا أنظمة بديلة كفيلة بأن هاذ التحول سيكون لمصلحة المواطنين والمواطن وخصوصا الفئات الفقيرة والهشة والطبقة الوسطى.

كما عملت الحكومة على إحداث نظام وطني لتتبع أسعار المواد الأساسية واتخاذ عدة قرارات لتحديد أسعار بعض المواد والخدمات في إطار السلطات المخولة للإدارة من أجل تحديد الأسعار وذلك في قطاعات الأدوية وتعليم السياحة نموذجاً. وعملت الحكومة على تطوير وإطلاق عدد من البرامج الاجتماعية، جميع البرامج الاجتماعية نعاود نقولها، اللي كانت قبل عززناها ودعمناها بموارد مالية إضافية، ما كاينش شي برنامج إلا زدنا في الميزانية ديالو، هذا يعكس نفس اجتماعي للحكومة، فهناك دليل آخر يمكن نلقوه عليه عندنا في الاجتماعي، القطاعات الاجتماعية زدنا في الميزانية ها 25% ها 16%، جميع البرامج الاجتماعية زدنا في الميزانيات ديالها، كاين اللي فيه الثلثين اللي هو بحال تيسير، وكاين اللي أقل اللي هي البرامج الأخرى، ليس هناك دليل أكبر من هذا على أن الحكومة نفسها الاجتماعي واضح قوي جلي ومؤثر مباشرة على هذه الشرائح المعنية بالمواطنين، أشنو هي هاد البرامج؟ أولاً تسجيل زيادة حوالي مليار درهم في ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة التي أطلقها جلالة الملك، حفظه الله؛ توسيع قاعدة الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر بمنحة 350 درهم شهريا لكل يتيم مع إدراج الأمهات المعوزات والكفيلات حيث يبلغ عدد المستفيدات اليوم 91 ألف مستفيدة إلى ما تم سنة 2018 راه تتراد دابا راه وصلنا تقريبا 94 ألف حاضنات لما يناهز 158 ألف يتيم مقابل 56 أرملة فقط سنة 2016 أي بما يفوق زيادة 60% من 2016 إلى آخر سنة 2018.

وفي مجال النهوض بأوضاع الطفولة، متابعة تنفيذ البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة الوطنية للطفولة تحقق فيها حوالي 56% من تدابير هذا البرنامج، إضافة إلى إعادة تأهيل 30 مؤسسة للرعاية الاجتماعية لفائدة الأطفال في وضعية صعبة والتكفل بـ 6600 طفل من ضحايا العنف وإحداث برنامج الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة الذي سنبدا فيه قريبا، إلى جانب عدد من الإجراءات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي المتنوع والمتعددة.

وبخصوص الأشخاص في وضعية إعاقة فقد تمت المصادقة على مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يستحقون كل اهتمام وكل رعاية، تم رفع الدعم المالي المرصود لدعم هذه الفئة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي بنسبة 60% وإعفاء العربات ذات المحرك الكهربائي من رسم الاستيراد وتنظيم 186 قافلة طبية متخصصة للكشف المبكر عن الإعاقة واستفاد 900 شخص من الأطراف الصناعية بالدعم المالي من الحكومة؛ كما تم تنظيم أول مباراة موحدة للتوظيف العمومي الخاص

الصحي ليس فقط في ظل هاد الحكومة ولكن احنا ساهمنا فيها شوية، ولكن جاءت في على ظل سنوات أدت إلى تحسن عدد من المؤشرات الإيجابية بالجمال الصحي راه خاصنا نعترفو بهاد الشيء منها ما مسجل في مؤشرات دولية، منها ما يتعلق بتحقيق الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والطفل والمراهق، فقد انخفضت وفيات الأمهات عند الولادة بنسبة 35% في سنوات محدودة وانخفضت وفيات الأطفال بنسبة 27%، وارتفعت نسبة مراقبة الحمل إلى 88,4% ويمكن أن أقول لكم بأن الهدف اللي مسجل لدى الأمم المتحدة لوصوله في أهداف التنمية المستدامة سنة 2030 في ما يخص وفيات الأطفال أقل من 5 سنين المغرب وصله اليوم، وصلنا بالأرقام المسجلة كاينين هو في ما يخص معطيات الأمهات قريين ليه، باقي ما وصلناش ديال 2030 باقين ما وصلناش ليه ولكن احنا قراب ليه.

لكن أريد أن أشير هنا إلى إجراءات مهمة نعمل على تطويرها في المستقبل، يعني في مجال التغطية الصحية اللي هو المدخل الأساس، المدخل الأساس لتخفيف العبء الصحي عن الأسر، وهو أولاً: تفعيل نظام التغطية الصحية ونظام معاشات المستقلين والعمال غير الأجراء من خلال اعتماد القانون المتعلق بذلك، والذي صادقم عليه، وقد أصدرنا المراسم التطبيقية المرتبطة به بدأت الإستشارات الأولى مع عدد من المهنيين إن شاء الله بنماو 3 ولا 4 ديال هاذ الفئة ديال المهنيين تدخل هاذ التغطية الصحية سنة 2019. ثانياً: ارتفع عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية الريميد الذي فاق عدد المؤمن 12 مليون نسمة سنة 2018 مقابل 10 فقط سنة 2016، هذا المسجلين فيه اللي عندو effectiveness البطاقات اللي رجعو ليا أسمو، يفوق 7 دالمليون نسمة الذين يستفيدون الآن عمليا من التغطية الصحية نظام المساعدة الطبية الريميد، تحويل الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الاجتماعي إلى مؤسسة عمومية بواسطة القانون الخاص بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي، باعتباره مؤسسة عمومية تتولى تدبير نظام التأمين الصحي الإجباري عن المرض بالقطاع العام وذلك لرفع درجة الحكامة في هاذ المجال.

خامساً: تقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وهذا حاولنا فيه جهود آخرها الاتفاق الثلاثي، ثلاثي الأطراف 2019-2021 الذي كان له أثر إيجابي على جميع الشغيلة في القطاع العام والقطاع الخاص والذي كان من أهم مخرجاته الزيادة في الأجور ما بين 400 و500 درهم على ثلاث دفعات في القطاع العام، الزيادة 10% في الحد الأدنى للأجر على مدى سنتين، التعويضات الأسرية زيادة 100 درهم عن كل طفل من الأطفال الثلاثة الأوائل في القطاع العام وفي القطاع الخاص، كما واصلت الحكومة إضافة وقبل هذا الإتفاق دعم المواد الأساسية بلغت الميزانية المخصصة لها 17 مليار درهم عام 2018، وعملت على الحفاظ على معدل متدني للتضخم في أقل من 2% بطريقة مستمرة كما كان عليه، وهذا أكبر دعم للقدرة الشرائية، ولذلك الآن ليس هناك أي تاريخ نجد باش نقولو

البرنامج الحكومي تقلصه إلى 200.000 وحدة؛ تسريع تفعيل برنامج ترميم البنيات الآيلة للسقوط التي، مع الأسف، لا تزال تؤدي إلى بعض الضحايا إلى الآن، ولكن تم خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى متم 2018 توقيع مجموعة من اتفاقيات بشأن معالجة ما يفوق حوالي ثلث ما يقرب من 10.000 بناية آيلة للسقوط من أصل 37.000 بناية آيلة للسقوط موجودة اليوم؛ تسريع تفعيل برنامج مدن بدون صفائح الذي بلغت حصيلة إنجازها حاليا حوالي 80%، هناك عدد من المدن لا تزال تنتظر، وتم تحسين الأوضاع السكنية لـ 31.000 أسرة وإعلان 3 مدن في هاد السنيتين بدون صفائح، ومن المتوقع إعلان 7 مدن أخرى بدون صفائح مع متم 2019، إن شاء الله؛ تسريع برامج سياسة المدينة حيث بلغت الإلتزامات الجديدة برسم هذه البرامج من 2017-2018 ما مجموعه 2.6 مليار درهم؛ التدخل في أحياء السكن غير اللائق وتشجيع السكن الإجتماعي بالوسط القروي.

العناية بالشباب، فهاد المسألة يمكن نقول واحد القضية للي ذات أهمية كبرى هو أنه الحمد لله أتمناها صياغة السياسة الوطنية المندمجة للشباب، وأتمنا صياغة الفكرة التصور الأولي لنظام الحكامة لهاد السياسة الوطنية المندمجة للشباب، وقد عرضت في المجلس الحكومي الأخير ونوقشت، المجلس الحكومي الأخير، وسنقوم بدراسة أخيرة لها في إطار اللجنة باش ندخلو الملاحظات التي عبر عنها الجميع، لتكون نهائية ونطلقو نظام الحكامة لتنفيذ هاد السياسة الوطنية المندمجة للشباب، مع التأكيد على أن السياسة المندمجة للشباب مندمجين فيها عدد من البرامج اللي أصلا موجودة في مختلف القطاعات والموجهة للشباب في تلك القطاعات، وهي النقطة الأساسية اللي فيها والجديد فيها هو الإلتقائية والتناغم والإنسجام بين مختلف هذه البرامج، لكن يمكن أن أقول بأن هناك عديد من الأمور أنجزت في هذا المجال وخصوصا على مستوى البنيات التحتية الرياضية من خلال إطلاق برنامج إحداث 800 ملعب مرة واحدة للقرب بالمجال القروي والشبه الحضري بهدف تنمية الرياضة.

وبهدف توفير فضاءات للترفيه وللرياضة لفئات عريضة من الشباب من مواطنينا ومواطناتنا الذين يستحقون ذلك بطبيعة الحال، وهناك عدد من الإجراءات في مجال الرياضة عن طريق وضع برنامج خاص مع اللجنة الوطنية الأولمبية لإعداد الرياضيين لطوكيو 2020 ودعم الجامعات الرياضية بميزانيات، لكن مع افتتاح هذه الجامعات وقد تم لحد الساعة افتتاح 25 جامعة ملكية وأحدثت أيضا غرفة التحكم الرياضي، وصدر لأول مرة في بلدنا قانون مكافحة المنشطات، وأتم تعرفون بأن مكافحة المنشطات واحد ورش مهم يعطى له اهتمام كبير في مجال الرياضة ويا ما أسقط من فرق ويا ما أسقط من رياضيين مرموقين.

تاسعا: تحسين الولوج إلى الثقافة والثقافة لا سياسة بدون ثقافة، الثقافة هو الملحة ديال هاد الشيء كامل، الثقافة هو العمق الذي يعطي المعنى لتدبير الشأن العام، ولذلك كان الإهتمام بهذا المجال أيضا أولويا من خلال:

بالأشخاص في وضعية إعاقة لفائدة 50 مستفيدا سنة 2018 وهادي لأول مرة في تاريخ المغرب وبرمجنا وأتم صادقتم عليه لأن كل شي هاد الشيء راه احنا شركاء فيه، صادقتم عليه احنا شركاء فيه، برمجة 200 منصب جديد لسنة 2019 في مباراة موحدة خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، هذا بالموازاة دائما على العمل على تفعيل حصة 7% من مناصب الشغل لفائدة هؤلاء الأشخاص في التوظيف العمومي وتدشين عدد من المراكز الخاصة بتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، ولكن واحد الإجراء مهم تدار في ظل هاد الحكومة لأول مرة هو تكييف الامتحانات المدرسية حسب وضعية الإعاقة بشراكة مع المجتمع المدني وهاد بدا فعلا السنة الدراسية 2017-2018؛

سادسا: تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي، حرصت الحكومة على إنجاز برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي الذي يمتد ما بين 2017-2023 والذي خصص له غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 50 مليار درهم على مدى هذه السنوات السبع وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية المرتبطة به، ببرنامج عمل سنوي مستمر 2017-2019 بما مجموعه هاد الثلاث سنوات 22 مليار درهم صرفت فعلا، قد مكنت الاستثمارات المنجزة برسم هاد البرنامج من تنفيذ جملة من البرامج الهامة لفائدة ساكنة العالم القروي، تم في هاد البرنامج في هاد السنيتين الآن ونيف بناء وتهيئة ما يقرب من 4500 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية، وأهل القرى، الناس ديال البوادي اللي تصاوياهم لهم هاد الطرقات راه هاد عارفيها ولكن هناك بوادي أخرى تنتظر مبرمجة في السنوات المقبلة، وإنجاز 12 ألف عملية ربط بالماء الصالح للشرب لفائدة الساكنة القروية وربط 216 دوارا بالكهربية القروية، كما تم بناء 373 مؤسسة تعليمية دائما فهاد البرنامج ديال تقليص الفوارق، وتأهيل 98 أخرى إضافة إلى تأهيل المؤسسات الصحية 200 جماعة قروية واقتناء 480 سيارة إسعاف ووحدة متنقلة، وبمخصص تزويد المراكز القروية بالماء الشروب تمكنت الإستثمارات المنجزة خلال سنتي 2017-2018 من تزويد 25 مركزا قرويا بالماء الشروب لفائدة 80.000 نسمة، ليرتفع بذلك عدد المراكز التي تتوفر على شبكات لتوزيع الماء إلى حوالي 454 مركز قروي لفائدة حوالي مليون ونصف نسمة؛ ونفس الشيء بالنسبة للتطهير السائل الذي استفاد منها 174.000 مركز قروي، وأقول مرة أخرى ونحن واعون بأن الخصاص اللي موجود في مراكز قروية أخرى وفي بوادي أخرى كبير، ونحن هنا لنحاول أن نقلص هذا الخصاص وأن نسير بهذا البرنامج وتنفيذه على الأرض إلى نهايته، إن شاء الله؛

سابعا: دعم حصول الطبقات الفقيرة والمتوسطة على سكن لائق وتيسير الولوج للسكن، ولذلك من خلال تقدم مضطرد لتندارك العجز المتراكم خلال العقود الأخيرة والمقدر سنة 2016 بحوالي 600.000 وحدة، ولقد تقلص إلى حدود 400.000 وحدة متم سنة 2018، وأتم تعرفون بأننا حددنا في

وتأهيل المراكز القنصلية وتحسين ظروف الإستقبال واهتم بالجانب الثقافي والتربوي لهذه الفئة من خلال تعديل المرسوم المتعلق بإحداث المراكز الثقافية وكيفية تنظيمها وتدابيرها.

وفيما يخص المجال الإجتماعي اهتمت الحكومة بالمجال الاجتماعي الخاص بمغاربة العالم من خلال منحيات صيفية للأطفال من خلال التكوين المهني والحرفي لفائدة شباب مغاربة العالم ومن خلال الإدماج الدراسي للمغاربة وأطفالهم للأطفال المغاربة العائدين اضطراريا إلى وطنهم ومن خلال المنح الجامعية أيضا لفائدة عدد من الطلبة المعوزين من أبناء مغاربة العالم، ومن خلال عدد من الإجراءات، مثل هذه، فالبعد الاجتماعي حاضر أيضا مع مغاربة العالم وغالب البرامج الاجتماعية الوطنية كتحاولو ما أمكن يكون عندها تأثير أيضا على مغاربة العالم، وهناك أيضا دور تأطيري للمجتمع المدني لمغاربة العالم وعملت الحكومة في هذا المجال على تطوير الشراكة مع هذه الجمعيات عن طريق المواكبة المباشرة لأزيد من 100 جمعية من هؤلاء.

حضرات السيدات والسادة،

في ختام هذا العرض، هذه الحصيلة المحلية لعمل الحكومة التي تشرفت بعرضها أمام مجلسكم الموقرين أود التأكيد على وعي الحكومة بأنه مما كانت معطيات هذه الحصيلة إيجابية ومطمئنة إلا أنها غير كافية بالنظر إلى انتظارات المواطنين ومطالبهم المشروعة، وكذلك بالنظر إلى الإمكانيات الواعدة لبلادنا في مختلف المجالات وما يستدعي منا مواصلة تعبئة جهودنا لتنزيل مختلف البرامج والإجراءات الذي التزمت بها الحكومة في البرنامج الحكومي وستقوم من خلال تلك المحاور الخمسة بجدد جميع الإجراءات التي بقيت وسنعمل على تنفيذها وتنزيلها وأمامنا برنامجا قويا وطموحا، وقد اتفقتنا في آخر اجتماع للأغلبية الحكومية على مضاعفة الجهود للعمل على إنجاز أقصى ما يمكن منها ورفع مستوى التنسيق والالتقائية داخل الفريق الحكومي، هذه النتائج التي تحدثنا عنها معشر الأخوات والإخوان لا ينبغي أن تحجب عنا حجم الانتظارات والتحديات.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة عازمة على الاستمرار بمنح الروح الإيجابية نفس الروح الإيجابية التي طبعت المرحلة الأولى نحن لا نعرف اليأس، لا نعرف الانتظار، لا نعرف التوقف عمل مستمر دون كلل ولا ملل يجسدون شعار الإنصات والإنجاز ولا حاجة للتأكيد بأن إنجاز ذلك رهين بتعبئة كافة الفاعلين السياسيين والمؤسساتيين ومختلف القوة الحية لبلادنا سواء على المستوى المركزي أو الترابي للإدارات المركزية ومنتخبين وإدارات ترابية ومصالح لا ممركة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومن نقابات وانخراط الجميع في المجهود الجماعي للإصلاح وتغليبهم المصلحة العليا للبلاد عنوان ومؤشر على نجاحنا إن شاء الله في المستقبل، وبأني في مقدمة ذلك مواصلة المجهود الجماعي لصيانة المسار الديمقراطي لبلادنا وتعزيز المنحى الإيجابي الذي تشهده على مختلف المستويات من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تنشدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، محمد

-تعزيز حماية التراث الثقافي عبر ترتيب وتصنيف 36 موقع تاريخي تراثي وطني جديد في سنتين، وتم إنجاز ما يناهز 55 عملية تتعلق بالحماية، بالترميم، والتهيئة، بالصيانة بالإصلاح، بالدراسات التقنية أو الهندسية، ترتيب 180 من التحف المنقولة والمخطوطات؛

-إحداث المجلس الوطني للأرشيف وجرى التراث الثقافي من خلال إنشاء 6 مصاحح جمهورية لجرى التراث الثقافي؛

-دعم مسار الصناعة الثقافية والإبداعية، عبر دعم 600 نشاط؛

-تقوية البنية الثقافية التحتية، ولكن أيضا وهذا شيء مهم وأنا كنخص بالذكر لأنه مهم جدا، أدمجنا في جائزة المغرب للكتاب جائزة خاصة بالثقافة الأمازيغية لأول مرة، هذا جد مهم، جائزتين في الحقيقة فيها الثقافة الأمازيغية والإبداع الأمازيغي، وهناك عدد من الإهتمام بالبنيات التحتية أيضا تعزيزا وبناء وخصوصا في مجال المسرح.

وأخيرا تعزيز حرية واستقلالية الإعلام، وتعزيز بنيتها التحتية وأنتم تعرفون بأنه صدرت عدد من القرارات وأيضاً عدد من المراسم في هذا المجال، فقد أعطينا دفعة كبيرة للصناعة السينماتوغرافية بالمغرب، من خلال فتح المجال أمام دعم إنتاج أعمال السينمائية والسمعية البصرية الأجنبية وذلك بإصدار مرسوم خاص بتحديد شروط ومساطر إنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية لإعطاء دفعة للصناعة السينمائية ببلادنا، وتنزيل مقتضيات القانون القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة ودعم هذا المجلس الوطني للصحافة ليقوم بمهامه الدستورية والقانونية في هذا المجال، فهو مجلس وطني في توجيه وعقلنة وتخليق المجال الإعلامي والمجال الصحافي، وأيضا تنوع أنشطة وكالة المغرب العربي للأنباء وإطلاق منتجات جديدة وخصوصا على مستوى الرقمنة أطلقت منصة رقمنة عقلنة للوكالة وهذا سيعطي دفعة مهمة لهذا المجال.

أخيرا المحور الخامس: ذلك أنه تشكل التوجيهات الملكية السامية في شأن الشؤون الخارجية وقضية الصحراء المغربية الأساس الموجه لعمل الحكومة، وعلى ضوء ذلك واصلت الحكومة تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة في العالم ومواكبة السياسة الإفريقية لجلالة الملك، فضلا عن مواصلة العناية بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج من خلال عدد من التدابير والإجراءات التي تروم بطبيعة الحال التنسيق أيضا مع الدبلوماسية الموازية سواء كانت البرلمانية أو الدبلوماسية المدنية.

وقد ساهمت بلادنا في تنظيم العديد من المؤتمرات الدولية كاحتضان المغرب للمؤتمر الدولي للهجرة في مراكش يوم 10-11 دجنبر 2018 لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة وتفعيل لجنة المناخ لحوض الكونغو، وكذا أجراً الصندوق الأزرق لحوض الكونغو والنهوض به، واللذان توجت أشغالها بمشاركة جلالة الملك، نصره الله، في قمة برازيل بتاريخ 29 أبريل 2018.

وأيضا تمت العناية بمغاربة العالم من خلال إعادة هيكلة التقطيع القنصلي

لذلك، فإننا في الوقت الذي نفخر فيه ببلادنا وما حقته من تطور تحت قيادة جلالة الملك، حفظه الله، فكلنا ثقة في أن النجاح سيكون حليفنا بإذن الله، ما دمنا ملتزمين بخدمة الوطن، في صدق وشفافية، متفاعلين مع انتظارات وانشغالات المواطنين والمواطنات، متمسكين بمبدأ الحوار والتشاور، حريصين على إشراك كل الفاعلين والقوة الحية ببلادنا، منفتحين على محيطنا الدولي والإقليمي مستفيدين من الحكمة الإنسانية ونحن في كل ذلك أقوياء بثوابتنا المقدسة وباختياراتنا الوطنية تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، محمد السادس، نصره الله، والسلام عليكم، ورحمة الله وبركاته، شكرا جزيلًا.

السيد الرئيس:

باسمكم جميعا نشكر السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، وشكرا لكم السيدات والسادة البرلمانيين.
رفعت الجلسة.

السادس، حفظه الله، وضمان العدالة الاجتماعية والمجالية والتوزيع العادل والمتكافئ لثمار النمو، وأستثمر من هذه المناسبة لأنوه مرة أخرى، مرة أخرى ثلاثة ورابعة بانسجام الفريق الحكومي وتعبئته لإنجاز برامجه وأشكر جهودهم في ذلك، نجي لكم نجي لكم، ما كايين باس، ولكن أشكر أيضا محمد كافة مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فكلهم أسهمو في تحقيق إنجازات هذه الحصيلة، كما أشيد بدور الأغلبية البرلمانية في دعم الأوراش الإصلاحية للحكومة، دون ان أغفل تقديم الشكر للمعارضة على روح المسؤولية التي أبانت عنها في القيام بدورها الدستوري، لا حنا ما نكروش الخير ولا الجميل.

وأجدد التأكيد بأننا في الحكومة نرحب بملاحظاتكم واقتراحاتكم وانتقاداتكم، آملمين في أن تسهم في تجويد الأداء الحكومي بل حريصين على أن تسهم في تجويد الأداء الحكومي بما يعود بالنفع على الوطن والمواطنين. ولقد تأملت شخصيا مكانة بلادنا وما حقته فاتيهت إلى ملاحظة سبقتي إليها كثيرون وبعضهم قالها هنا في هذا المنبر وهي أن المغاربة عموما لهم نوع ميل نحو عدم تقدير أنفسهم حق قدرها، قاله الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي هنا في هاد المنبر، أثناء تقديم الحصيلة سنة 2003، أقول 2002، ولقد تأملت.. قال وهي أن المغاربة عموما لهم نوع ميل نحو عدم تقدير أنفسهم حق قدرها.